جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: حقوق
التخصص: قانون دولي

رقم: .....

إعداد الطالب (ة):
زغبيب رانيا
جودي سليمة
يوم: 2021/06/27

عنوان المذكرة

دور الديبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية

تحت إشراف :
وعيل حكيـــم

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ جروني خالد	رتبة أستاذ مساعد	جامعة بسكرة	رئيسا
اسم ولقب الأستاذ وعيل حكيم	رتبة استاذ مساعد	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
اسم ولقب الأستاذ عقر دماغ صلاح الدين	رتبة أستاذ مساعد	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020 – 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

اتقدم بجزيل الشكر معا فائق الاحترام والتقدير الى اساتذتي الذين ، رافقونا خلال مشوارنا الدراسي ولم يبخلوا علينا بالنصائح القيمة والتوجيهات السديدة والمعاملة الطيبة طلة هذي الفترة والشكر موصول الجميع اساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ولاية بسكرة ،واود ان استهل تشكوراتي هاته للأستاذ والدكتور وعيل حكيم الذي لم بخل عليتا ولو بدقيقة من المعلومات ونصائح وتوجهات ،كل الشكر استاذي القدير ، واخص بالشكر كذلك لجمع الزملاء والزميلات في دفعة الماستر على روحي المثابرة والسعي لتقديم الأفضل

إهداء

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات .الحمد الله الذي لا يحمد سواه ،أن أضع بين ايدكم هذا العمل المتواضع .الذي لا يسعني الا ان اتقدم باحر وامن إهداءاتي الى والديا العزيزين والى اغلى ما في الوجود زهو حبي وعطفي وحناني امي وابي سندي واملي في الحياة .

ادعو الله ان يطيل في عمرهما وان يتمتعا بالصحة والعافية،والى اخواتي فردا فردا الذي سعوا جاهدين الى تقديم الحب والمساعدة لي والى صديقتي التي كانت معي في هذا العمل الذي سعينا جاهدين الى تقديم ما هو افضل لكم والى الأخت وصديقة الدرب التي طالما وقفت بجانبي ولم تتخلى عني وجميع صدقاتي قي المشوار الدراسي .

مقدمة

مقدمة

تحتل الدبلوماسية مكانة بالغة الأهمية لما لها من دور فعال في تعزيز العلاقات بين مختلف الدول، والسعي من اجل إيجاد حلول سلمية لمختلف الأزمات و المشاكل التي قد تعترض الدول في علاقتها مع بعضها البعض، وفي ظل التحولات السياسية الجديدة و قيام صراعات عرقية و نزاعات حدودية وكذا انقسامات داخلية في مختلف دول العالم ، اعتمد المجتمع الدولي الدبلوماسية من خلال آلياتها المختلفة كالوساطة و التوفيق و المساعي الحثيثة كأساليب سلمية لحل هذه الأزمات ، بغية إحلال السلم و الاستقرار في مختلف مناطق العالم فظهرت تكتلات و منظمات إقليميـة و كذا دولية لعلى أهمها منظمة هيئة الأمم المتحدة التي انيطت بها مهمة الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين ، و في هذا المجال حققت الدبلوماسية الجزائرية نجاحات كبيرة على الرغم من حداثتها نسبيا اذ تبنت مبادئ ثابتة من خلال مسارها ، فكان أولى اهتماماتها حل أزمات دول الجوار فأخذت على عاتقها الالتزام بتسوية أزمتي كل من دولتي ليبيا و مالي من خلال دبلوماسية اقل ما يمكن القول عنها أنها دبلوماسية بنائة للسلام الأمر الذي جعلها تساهم في بناء منظومة السلم و الأمن الدولي ، فلطالما أثبتت وجودها ضمن المنابر الدولية مدعمة بتجربتها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف ، الأمر الذي عزز العلاقات بين الجزائر و العديد من الدول العربية و كذا الغربية و رفع مكانتها كفاعل إقليمي دولي بامتياز . فكانت بدايتها عند قيام دولة الأمير عبد القادر الذي اقام علاقات دبلوماسية مع دول الجوار ، فكان أبرزها المباحثات و المراسلات التي أجراها مع السلطان المغربي ، لفتح الطرق و تمويل الدولة الجزائرية ، بالأسلحة و الذخيرة لتدعيم الثورات الشعبية آنذاك ، كذلك كانت هناك علاقات مع تونس من خلال تبادل السفراء و الهدايا المختلفة .

إضافة إلى علاقات جد متطورة مع العثمانيين بغية جلب الدعم الدولي لتأسيس دولته الفتية ، كما ربط اتصالات مع المملكة الاسبانية طالبا وساطتها لتدخل بينه و بين السلطات

الفرنسية و باندلاع الثورة التحريرية الكبرى و تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية جعلت هذه الأخيرة من محو أثار الدبلوماسيـة الفرنسية هدفها الرئيسي، و ذلك من خلال المشاركة في النـدوات و المؤتمرات الدولية ، و التنسيق من أجل إفراغ الدعاية الفرنسية من محتواها

أما بعد الاستقلال و خلال حكم الرئيس الراحل هواري بومدين ، أطلقت الجزائر مبادرتها من اجل نظام اقتصادي دولي جديد في إطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء دول و حكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في العاصمة سنة 1973 ، خلال الدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة المنعقدة في أفريل 1974 أكد الرئيس هواري بومدين على ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر اتزانا و انسجاما مع مواصلة مسار الدبلوماسية بالانجازات على المدى البعيد .

فاعتبرت الجزائر ضمن حركة عدم الانحياز المحرك الأساسي لها بدبلوماسية رائدة تبنت مواقف ثابتة فكانت معارضة للاتحاد السوفيتي من خلال عدم تأييدها لبعض من مواقفه ، كما شكلت مسألة النفط إحدى نقاط الخلاف البارزة مع البلدان الغربية ، فضلا عن تأميم ثرواتها المنجمية و الطاقوية ، و قد مارست الجزائر لمدة طويلة سياسة طوعية و صريحة خاصة ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط حيث كان لها تأثير بالغ فيما يتعلق باستعادة الدول النامية لثرواتها الطبيعية و هو ما أدى إلى ظهور خلافات عميقة بين الجزائر و بعض القوى الكبرى منها الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، وبتتبعنا لمسار الدبلوماسية الجزائرية نجـد أنها شهدت عهدين ذهبيين ، الأول سنوات السبعينات حتى 1979 ، و الثـانية كانت بعد خروج الجزائر من عزلتها الدولية في سنوات العشرية السوداء و انتصارها في معـركة الموت أمام آلـة الإرهاب الدمويـة و المسجل في كل هذا هو ثبات مبادئ السياسة الخارجية بها في بداية التسعينات، و تركيز جهودها على حث الدول في الغرب و الشرق على تبني مقاربتها في مكافحة العنف و الإرهاب .

أهمية الموضوع :

يستمد هذا الموضوع أهميته

- **من الناحية القانونية :** كون الدبلوماسية نظام قانوني حديث النشأة نسبيا حيث تمكنت الجزائر في فترة وجيزة من إيجاد مركزها الحيوي على الصعيد الدولي ، فاستدعت اهتماما فكريا و أكاديميا و علميا عن طريق البحث في خبايا و المكونات الديناميكية الموجهة للعمل الدبلوماسي و كذا سن جملة من التشريعات تضمنها الدستور لاحقا .

- **من الناحية الجيواستراتيجية للجزائر :** فالأهمية تظهر بحكم أنها بوابة إفريقيا و تتوسط دول الحوض الأبيض المتوسط ، كما تتجاور مع مناطق نزاع بحدود تجمعها مع كل من لبيا ومالي فكان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية التدخل والسعي للحفاظ على الأمن و السلم العالميين فانتهجت أسلوب الوساطة في محاولة منها لحل هذه الأزمات تأمينا لحدودها الجغرافية الشاسعة و الملغمة من خطر تدفق الأسلحة و الهجمات الإرهابية .

أسباب اختيار الموضوع:

- **عوامل موضوعيـة:**

- كون الدبلوماسية الجزائرية من أكفأ الدبلوماسيات ومن أنجحها على الصعيد الإفريقي و كذا العربي .

- على اعتبار أن منطقتي لبيا ومالي يعتبران امتداد جغرافي للجزائر بحدود جد طويلة و أي فوضى و عدم استقرار بهذه المناطق يؤثر سلبا على استقرار و امن الجزائر.

- كون الدبلوماسية الجزائرية من أكفأ الدبلوماسيات ومن أنجحها على الصعيد الإفريقي و كذا العربي .

– تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الجزائر إقليميا من خلال التعرف على مسار دبلوماسيتها والمقاربة التي اتخذتها في شأن الأزمات.

– عوامـل ذاتيـة:

– طبيعة التخصص أي القانون الدولي العام و كذلك الرغبة الذاتية في تتبع أزمات دول الجوار و كذا تتبع مسار الدبلوماسية الجزائرية .

– قرب مسرح الأحداث .

– حداثة الموضوع واعتباره حديث الساعة في مختلف الأوساط الإعلامية.

صعوبات الدراسة:

– قلة المراجع القانونية التي تناولت موقف الدبلوماسية الجزائرية من الأزمتين

– ندرة المقالات التي تناولت الموضوع بشكل موضوعي فأغلبها عبارة عن ميول و آراء سياسية تعبر عن توجهات أصحابها .

– حداثة الموضوع و التذبذب في موقف الدبلوماسية الجزائرية بين مد و جزر والتدخلات الأجنبية من اجل تغييب دور الجزائر .

الإشكالية:

عرفت دول شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة حالة من للاستقرار و الفوضى الدولية ، و بحكم القرب الجغرافي و الجوار و الحدود المشتركة مع الجزائر ، كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية التدخل و ذلك لعدة أسباب لعل أهمها الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين و كذلك المحافظة على سلامة الحدود الجزائرية من أي خطر قد يفد إليها من الجارتين

و من اجل الإلمام أكثر بالموضوع علينا الإجابة على الإشكالية الآتية :

– مامدى نجاعة المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية ؟

وانطلاقا من لإشكالية الرئيسية يمكن طرح تساؤلات فرعية:

1) ما مفهوم الدبلوماسية ؟

2 ما مفهوم الأزمة ؟

3 ما دور الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا؟

4 ما دور الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة في مالي؟

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على :

المنهج التاريخي من خلال استقراء كرونولوجية الدبلوماسية الجزائرية و تتبع جذور الأزمتين في ليبيا و مالي .

المنهج الوصفي عن طريق ما هو كائن في الدبلوماسية .

وعلى منهج دراسة الحالة من خلال دراسة تطور الأزمة المالية والليبية كنموذج

تقسيم الدراسة :

قسمت الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول : تضمن الإطار ألمفاهيمي للدراسة تمثل في تعريفات مصطلحية لكل من الدبلوماسية و الأزمات الدولية والذي تم بدوره تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للدبلوماسية و الثاني مفهوم الأزمات الدولية.

الفصل الثاني: تضمن جهود الوساطة في ليبيا و مالي كنموذجهما للدراسة وهو الأخر تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول التعرف على أزمة ليبيا و مالي و الثاني المقاربة التي اعتمدتها الجزائر لحل أزمتي ليبيا و مالي

الفصـــــل الأول

ماهية الدبلوماسية والأزمات الدولية

الفصـــل الأول

ماهية الدبلوماسية والأزمات الدولية

تعد الدبلوماسية إحدى أوجه السياسية الخارجية للدول حيث تشكل أداة تواصل و تفاعل بين الدول من اجل إيجاد تسوية و حلول للازمات و التي بات خطرها غير منحصر بالأقاليم المضطربة بل يمتد أثرها وخطرها إلى المناطق المحيطة بها ، فكان للدبلوماسية كآلية لتسوية الأزمات بطرق سلمية بعيدا عن التدخل العسكري الدور الأبرز في مجال العلاقات الدولية.

وهذا ما سنتناوله ضمن هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى مبحثين الأول تضمن الإطار ألمفاهيمي للدبلوماسية والثاني مفهوم الأزمة الدولية .

المبحث الأول: الاطار ألمفاهيمي للدبلوماسية

للحديث عن الدبلوماسية ينبغي التميز بين الدبلوماسية كظاهرة تعنى بتطور العلاقات الخارجية بين الدول و الدبلوماسية كتنظيم هيكلي لعملية التمثيل و التفاوض التي تجري بين ممثلي أشخاص القانون الدولي العام وفق منظومة من القواعد و الأعراف الدولية و المراسيم في إطار ما يسعون إلى تحقيقه وعليه ما سنتناوله في المطلب الأول تعريف الدبلوماسية وخصائصها

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية و علاقتها ببعض المفاهيم المشابهة لها

اختلف فقهاء القانون الدبلوماسي في تقديم تعريف دقيق للدبلوماسية و انقسموا إلى اتجاهات مختلفة ، فمنهم من يعرفها على أنها امتداد للسياسة الخارجية للدول ، أو فن تمثيل الدول في المحافل الدولية عن طريق ممثلين معتمدين لهذا الغرض ، من اجل الوصول إلى حل لفض المنازعات بين الدول عن طريق التطبيق العملي للعلاقات القائمة بين الدول .

فرع الأول: تعريف الدبلوماسية

أولا المعنى اللغوي:

إن كلمة دبلوماسية مشتقة أصلا من اسم Diplôma والتي اشتقت من كلمة Diplom والتي تعني أساسا الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة و تمنح لحاملها مزايا معينة [1] فيحضى بثقة المبعوث إليه فيقرر له جملة من الامتيازات و التسهيلات الضرورية لأداء مهامه على الوجه المطلوب .

كما عرفها **هارولد نيكل سون** على أنها اشتقاق من الفعل اليوناني دبلوم و معناها يطوي إشارة إلى الوثائق المطوية بشكل معين صدرت عن السلطة العليا في الإمبراطورية اليونانية، ثم أصبحت تعنى حفظ الوثائق الرسمية و دراستها، و كانت تطلق في العهد الروماني على الوثائق التي كانت تطوى طيتين كجواز السفر و تذاكر المرور و الصكوك التي تصدر عن الملوك ، ثم أصبحت تطلق على الأوراق و الوثائق الرسمية وعند تكاثر هذه الوثائق أصبح مراجعيها يطلق عليهم أمناء المحفوظات ويطلق عليهم باللاتينية **دبلوماتك** و المختص **دبلومات** .

و نقلا عن دائرة المعارف البريطانية إن كلمة دبلوماسية بمعناها الحديث ، قد استعملت لأول مرة سنة 1796 في انجلترا ، بعد توقيع معاهدة بستغاليا 1648 بعد حرب 30 عاما في أوروبا و أن هذه المعاهدة هي التي أحدثت فكرة التمثيل الدائم بين الدول و ذلك لوصف البعثات التي تتولى إيفادها لتمثيل مصالحها و التفاوض باسمها و التعبير عن إرادتها و الدفاع عن مصالحها ثم جاء مؤتمر فينا 1815 لينظم التشكيلات الدبلوماسية على النحو

[1] د. علي حسين الشامي ، الدبلوماسية نشأتها و تطورها و قواعدها ،الطبعة الأولى ، دار العلم للنشر و التوزيع بيروت، لبنان 1990 ص 24.

المعمول به حاليا[1] ، و بداية من القرن السابع عشر عرفت على أنها القدرة على التعامل ومعالجة الأمور والشؤون المختلفة بدون أحداث عداوة، كما عرفت على أنها [2]

- ✓ علم التعامل مع العلاقات والمصالح .
- ✓ التفاوض والتداخل والتقاضي ين الدول من خلال ممثليهم
- ✓ قواعد و اعرف وامتيازات الممثلين والمندوبين في الدول الأجنبية علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة
- ✓ علم وفن تصديق الأمور بلباقة و ذكاء وصبر من اجل تحقيق أفضل النتائج لصالح الوطن .

وهي أيضا صنع و إدارة السياسة الخارجية على خير وجه لتحقيق مصلحة البلاد.

أما في اللغة العربية فعرفها المعجم العربي على أنها :

1 دبلوماسية: بكسر الدال وهي اسم، مصدر صناعي ، صفة تخص التمثيل السياسي للبلاد و تصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية .

2 الحصانة الدبلوماسية: جملة الامتيازات التي الدبلوماسيين الأجانب و عائلاتهم و الموظفين الرسميين في السفارات غير خاضعين للقانون الوطني.[2]

ثانيا :المعني الاصطلاحي

تعددت تعريفات الفقهاء في وضع تعريف محدد للدبلوماسية فمهم من أوجز ومنهم من أسهب في وضع تعريف لها و عليه نورد أهم التعريفات المتعلقة بالدبلوماسية .

- ✓ هي علم لأنها تتطلب قواعد وأصول تحكم ممارسة الدبلوماسية و طريقة تطبيقها بين أشخاص القانون الدولي وما تستلزمه من موهبة في الإقناع لدى المكلف بالتمثيل .

[1] فادي خليل ، محمد حسون و آخرون ، **تاريخ الدبلوماسية** ، قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية ، منشورات جامعة دمشق سوريا 2008، ص 19.

[2] د. ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب** ، المحيط للعلامة ، طبع دار لسان العرب ، بيروت، لبنان ،سنة 2010 ص 520.

- ✓ اصطلاح الدبلوماسية يقوم على أساسين وجود دولة سيدة و حكومة تمثيلية و هو ما يستخلص من التعاريف التي تتضمنها الموسوعات السياسية و القانونية.

تعريف **دوكس:** مجموعة المعلومات و المبادئ الضرورية لحسن إدارة العلاقات الرسمية بين الدول

- ✓ تعريف الدبلوماسي البريطاني **أرنست ساتو:** بأنها "استخدام الذكاء و الكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة .
- ✓ أما كالفو فعرفها على أنها : علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول و المنبثقة عن مصالحها المتبادلة و عن مبادئ القانون الدولي و أحكام الاتفاقات أو ببساطة فن المفاوضة [1]
- ✓ تعريف شارل دي مارتنيس : هي علم العلاقات الخارجية للدول و رعاية مصالحها أو فن التوفيق بين مصالح الشعوب و بمعنى أدق علم و فن إجراء المفاوضات
- ✓ تعريف ريفييه بأنها علم و فن تمثيل الدول و إجراء المفاوضات .
- ✓ تعريف معاوية بن أبي سفيان " لو أن بيني و بين الناس شعرة لما قطعتها تتضمن هذه المقولة وصفا للعلاقات التي تقوم بين البشر ، ان تشبيه الدبلوماسية بالشعرة حيث تميز الدقة و الحرص على الاستمرار في العلاقات و عدم انقطاعها[2]

و هناك تعريف آخر على أنها علم و فن فهي علم إدارة العلاقات الدولية بين الدول بالوسائل السلمية و التعامل مع الغير بالتفاوض معهم ، و لها قواعدها و أسسها التي تطور باستمرار وفقا لما يطرأ عليها من تغير.

وبذلك يمكن القول أن الدبلوماسية :

[1] د. ناصر كامل محمد، **الدبلوماسية و إستراتجية إدارة المفاوضات**، الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان ، الاردن الطبعة الأولى 2004 ص 20.

[2] د. جميل محمد حسين، **دراسات في القانون الدولي العام** ،الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر 2008 ص39.

هي علـم وفن إدارة العلاقات بين الأشخـاص الدوليين عن طـريق الممثلين الدبلوماسيين ضمن ميدان العلاقات الخارجية للأشخاص الدوليين في إطار ما يقره القانون و العرف الدولي .

ومن هذا التعريف الشامل يمكن لنا ان نستخلص جملة من الخصائص التي تتسم بها الدبلوماسية :

*الدبلوماسية على اعتبارها أداة لإدارة العلاقات الدولية فلابد من أن تكون هذه العلاقات تشمل اكثر من دولة وان تكون شخصيات العلاقة من أشخاص القانون الدولي العام.

* الدبلوماسية وسيلة سلمية لتسيير وحل المشكلات و الأزمات و تسوية الخلافات فتعمل على إشاعة التفاهم بين الدول من خلال تقريب وجهات النظر.

* تعمل على تمثيل مصالح الدول لدى الحكومات و الدول الأجنبية .

* أداة لإدارة الشؤون الدولية و متابعة المفاوضات السياسية .

* توطيد العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها .

صالحة زمن الحرب و السلم ففي الحروب تسعى لإيجاد حلول سلمية لوقف النزاعات سواء كانت داخلية أو دولية و في السلم تسعى الى تطوير العلاقات واكتساب الخبرات و كذلك التعاون الدولي .

الفرع الثاني : علاقة الدبلوماسية ببعض المفاهيم المشابهة لها

في كثير من الأحيان يقع خلط بين الدبلوماسية و بعض المفاهيم الأخرى ذات العلاقة كالقانون الدبلوماسي و التنظيم الدبلوماسي و السياسة الخارجية و عدة مفاهيم أخرى سنتناولها بشيء من التوضيح .

أولا:الدبلوماسية و القانون الدبلوماسي

القانون الدبلوماسي هو فرع من فروع القانون الدولي العام فإذا كان هذا الأخير يعنى بتنظيم العلاقات الدولية بين أشخاص القانون الدولي و هم الدول و المنظمات الدولية ،

فان القانون الدبلوماسي يهتم بتنظيم العلاقات السلمية بين أشخاص القانون الدولي العام و تبيان وسائل التمثيل و التفاوض و الإجراءات المر اسمية المتبعة في ممارسة هذه العلاقات ، فالقانون الدبلوماسي هو نتيجة من نتائج القانون الدولي من ناحية و اثر من أثار عملية تقنين الأعراف الدولية و المبادئ العامة للقانون .

ثانيا: الدبلوماسية و التنظيم الدبلوماسي

التنظيم الدبلوماسي هو عبارة عن النظام القائم في واقع الممارسة الدبلوماسية بين أشخاص القانون الدولي الصادر أي بمعنى انه يمثل الوجه التطبيقي للقواعد و الأسس و الإجراءات التي يضعها القانون الدبلوماسي بشأن تسيير و تنظيم علاقات التفاعل الدبلوماسيين أشخاص القانون الدولي العام[1] .

ثالثا: الدبلوماسية و التاريخ الدبلوماسي

تمتلك الدبلوماسية تاريخا دبلوماسيا يهتم أولا بوصف تطور العلاقات بين الدول من خلال تسلسل المفاوضات و عرض الحوادث ، و التاريخ الدبلوماسي يعنى بتتبع المراحل الزمنية المختلفة التي مرت بها و بيان ماحققه الدبلوماسيين في كل المراحل في مجال العلاقات البشرية و عن طريقها يمكن التعرف على مجريات السياسة الدولية وتتبعها .

رابعا: الدبلوماسية و السياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية لأي دولة على أنها النهج و الخطة التي تعتمدها الدول في علاقاتها المتبادلة و عرفها الفقيه مارسيل مارل على أنها جزء من نشاط دولي يتجه نحو الخارج بمعنى آخر هي النشاط الذي يتناول القضايا التي تطرح ما وراء الحدود و ذلك عكس السياسة الداخلية ، وعلى هذا الأساس تشكل السياسة الخارجية جزءا أساسيا من السياسة العامة للدولة حيث تعتبر مرآة لسياستها الداخلية و امتداد لها. [1]

[1] د. عطا محمد صالح زهرة ، **النظرية الدبلوماسية** ، الطبعة الثانية ،دار مجدولين للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2003، ص19

و على اعتبار إن الدبلوماسيــة هي العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدولة و مصالحها فإنها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية بل وتشكل جزءا منهـا فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تكون أداة تحضير و إعداد لها في ذات الوقت ، و بدون شك فهناك ارتباط كبير بين مفهوم الدبلوماسية و مفهوم السياسة الخارجية فهما عنصران متلازمان ومتكاملان [1]

خامسا: الدبلوماسية و المفاوضات

في عقود سبقت المفاوضات كانت لصيقة بالدبلوماسية و ترادف معناها لكن في الوقت الحالي و بتطور الدبلوماسية بوصفها فن وعلم انفصلت الدبلوماسية عن المفاوضات حيث انه ليس كل مفاوض يعتبر دبلوماسي لأنه تنقصه بعض صفات الممثل الدبلوماسي إضافة إلى مهام أخرى يكلف بها الدبلوماسي فهو مؤهل لإعداد التقارير وصياغة المعاهدات الدولية وغيرها من مهام التمثيل إلا انه قد يكون غير مفاوض جيد ، وإذا كانت الدبلوماسية إحدى أوجه السياسة الخارجية فان المفاوضات وسيلة من الوسائل الدبلوماسية و مقوم من مقومات نجاحها .

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

تقوم الدبلوماسية الجزائرية من خلال مساعيها من اجل تسوية أزمات دول الجوار على مجموعة من المبادئ كرسها القانون الدولي، ويعد احترام هذه المبادئ نابع من التزام الجزائر دوليا اتجاه القضايا الدولية وسنتناول هذا ضمن أربعة فروع.

الفرع الأول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نصت المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة على : ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولـة ما وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق على ان هذا

[1] د. زايد عبد الله مصباح ، **الدبلوماسية** ، الطبعة الثانية، دار الجيل للنشر ، بيروت ، لبنان، 2008،ص30

المبدأ لا يحل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع . و هو مبدأ مستقر و ثابت في القانون الدولي ، بحيث تقوم على أساسه احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة [1].

و ما يترتب على هذا المبدأ منع و حظر كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة سواء كان مباشرا أو غير مباشر ضمن أي نسق كان، لأن أي تدخل قد يرتب أثارا و خيمة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي .

و ينقسم مبدأ عدم التدخل إلى نوعين :

*عدم التدخل بالمعنى الواسع و هو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدولة من طرف دولة أخرى أو من طرف منظمة دولية .

*عدم التدخل بالمعنى الضيق و هو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية .

إلا أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أثناء الممارسة الدبلوماسية بالنسبة للجزائر رافقه جدل واسع بين مؤيد و معارض ، خاصة بعد أحداث الربيع العربي وما كان له من تأثير و انعكاسات على مختلف الأنظمة السياسية كانت تشكل حليفا استراتجيا للدولة الجزائرية فهذا المبدأ في نظر التيار المؤيد هو من ساهم نسبيا في بقاء العلاقات الثنائية بينها و بين الدول التي شهدت موجات التغيير ، ينما يرى التيار المعارض ، انه مبدأ غيب الدور المتوقع من الدبلوماسية الجزائرية و انه لا بد من التخلي عنه مستقلا إزاء قضايا مشابهة [2].

[1] غضبان سمية ، **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية – تحدي نحو تحقيق السلم و الأمن في إفريقيا** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر،العدد 11، سنة 2018 ص 52

[2] رؤوف بوسعدية ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جا**معة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، العدد 9 سنة 2016** ص158 .

ويبقى التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة محرما دوليا و حصرت حالات مشروعيته إلا في حالة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل يهدد السلم و الأمن الدوليين، أو حالة طلب الدول المتدخل لديها في حد ذاتها التدخل.

الفرع الثاني: مبدأ تسوية النزاعات ين الدول بالطرق السلمية و حظر استخدام القوة

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ الدولية التي تحكم علاقات الدول فيما بينها و هو مبدأ قديم يقصد به اعتماد الدول على جملة من الأساليب للسيطرة على الوضع المتأزم و الحيلولة دون وقوع مواجهات مباشرة و استخدام القوة ، عرفت فيما بعد بالأساليب السلمية قائمة على أساس احترام سيادة الدول ، و لكل دولة الحق في اختيار الوسيلة التي تراها مناسبة لحل أزماتها و المفاضلة بينها ، و هذا ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 33 منه حيث نصت على : يجب على الجميع أطراف أي نزاع من شأن استمراره إن يعرض السلم و الأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات و التحقيق و الوساطة والتوفيق و التحكيم و التسوية القضائية ، أو أن يلجئوا إلي الوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارها : و قد التزمت الجزائر بهذا المبدأ أثناء سعيها للوصول إلى حلول سلمية ين لدول الإفريقية المتنازعة و هذا يرتبط شكل طردي بمبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية و الذي تضمنها أيضا ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/4 منه بحيث جعل منه قاعدة آمرة في القانون الدولي و يعد الأساس لقيام مجتمع دولي يحظى بالسلم والأمن الدوليين بل وسع من نطاق هذا المبدأ ليشمل حظر التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية. [1]

وللإشارة فان هذا المبدأ ليس حديثا لكن تطبيقه على أرض الواقع هو ما يعد حديثا مقارنة بوقت ظهوره، حيث يعتمد على ليونة المعاملات بين الأطراف المتنازعة و مدى تقبلهم للحلول السلمية.

[1] غضبان سمية ،المرجع السابق ،ص53

الفرع الثالث: مبدأ التعاون بين الدول المتجاورة و حسن الجوار

شكل مبدأ التعاون بين الدول الإفريقية القضية الأهم في نشاط الدبلوماسية الجزائريــة من خلال تعزيز س التعاون فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات و لقد أدرجت ضمن أولوياتها توطيد أسس السلم في العالم و في القارة الإفريقية من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بالوقاية و فض النزاعات، بل و تعدت التعاون بين دول الجوار إلى المناضلة م اجل تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي من خلال إيفاد ملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن، فوزارة الخارجية إذن تتولى في مجال التعاون الثنائي تنسيق و تحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي مع متابعة تنفيذ التوصيات و القرارات المتعلقة بذلك[1]، كما تحرص دوما على ترقية التعاون الدولي القائم على مبدأ التشاور سعيا منها للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و على تنمية أوجه التكامل بين الدول، فالتقارب بينها يقوي الإحساس بفكرة المصلحة الدولية المشتركة إلي غيرت المفاهيم التقليدية للقانون الدولي كمبدأ السيادة ، فأصبحت الـدول تتقبل فكـرة سمو المصلحة الدولية عن المصالح الوطنية مما أدى إلى الاعتراف بحقوق الإنسان ذلك لان هدف المصلحة الدولية بتمثل أساسا في تحقيق الأمن و السلم الدولي من خلال تطوير التعاون الدولي المشتركة[2]، كما منحت الدبلوماسية الجزائرية اهتماما كبيرا لمبدأ التعاون الدولي مع دول الجوار ، يقصد تدعيم و تنمية العلاقات المتبادلة وهو ما من شأنه إعطاء مضمون ايجابي لعلاقات حسن الجوار و المساهمة في التقليل احتمالات الاعتداءات و فض النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء إلى القوة.

[1] رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 159.

[2] أميرة حناشي ، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة** ، مذكرة ماجستير .كلية الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2008/2007 ص54.

الفرع الرابع: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام و نفس الشيء بالنسبة للدبلوماسية حيث وقع الاتفاق عليه بالإجماع ثم ما فتأ أن تعزز أكثر فأكثر من خلال نصوص ومواثيق الأمم المتحدة و القرارات التي أصدرتها محكمة العدل الدولية [1]، وهو يعني منح الشعب أو السكان بتحديد مصيرها وسياستها بنفسها بعيدا عن اي تدخلات أجنبية أو اعتداءات خارجية تشنها دول أخرى عليها ، ورغم ما حاز عليه حق تقرير المصير من قوة و رغم القرارات الدولية الصادرة في شأن هذا الحق إلا أن ظل محط خلاف كبير بين الباحثين و القانونيين في كيفية تنفيذ القرارات ذات الصلة بتقرير المصير و أشكال تطبيقه في مختلف أنحاء العالم .

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية

إن الدبلوماسية على اعتبارها أسلوب أو سلوك يتم اتخاذه من قبل بعض الأفراد من أجل إحداث بعض التغيرات على القرارات و السياسات التي تتخذها الحكومات ، لذا تنوعت الدبلوماسية حيث يتم تصنيفها وفق الجهة المستفيدة من السلوك الدبلوماسي الذي يتم ممارسته فضلا " عن الجهات التي تمارس المهام الدبلوماسية و كذا طبيعة الجهات التي تمارس المهام الدبلوماسية معها في الجانب المقبل

الفرع الأول: الدبلوماسية السرية والعلنية

كان المجتمع الدولي لا يعرف إلا العلاقات من رؤساء الدول ، فكانت السياسة الدولية يحددها الملوك و ليس للرعية أو للدول الأخرى حق الاطلاع عليها و من هذا المنطق كانت المعاهدات السرية هي الأساس بين الدول ، و تتستر على علاقاتها الدبلوماسية ، فأطلق على هذه العلاقات بالدبلوماسية السرية[2]، ويترتب على الدبلوماسية السري ظهور الشك و

[1] بن عمر ياسين ،حق تقرير المصير و حق الانفصال في القانون الدولي المعاصر ،مجلة العلوم القانونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر.ص15

الريبة و الغموض و الحذر في العلاقات الأمر الذي يهدد مبدأ حسن النية في العلاقات الدولية .

ونتيجة لتطور وسائل الإعلام و ثروة الاتصالات المتنوعة بين الـدول ووعي الشعوب و ظهور المنظمات المتخصصة في مختلف المجالات و رغبة الدول بالحد من الأحلاف السرية ظهرت الدعوات المتعلقة بالابتعاد عن الدبلوماسية السرية و اعتماد الدبلوماسية العلنية أو كما أطلق عليها الدبلوماسية المفتوحة ، وقد نادى بها بعض القادة في العالم بضرورة اعتماد الدبلوماسية العلنية من اجل القضاء على المعاهدات السرية [2] .

الفرع الثاني: الدبلوماسية الثنائية والجماعية

هي أقدم صور العمل الدبلوماسي و يقصد بها تنظيم العلاقات بين الدول على أساس مفاوضات ثنائية بين دولتين و قد راج العمل بها لفترة طويلة من الزمن و ينتج عنها معاهدات ثنائية و تحالفات عسكرية و غيرها .

وقد ساعد على اتساع الدبلوماسية الثنائية تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ين الدول الأوروبية فأصبح تحت سيطرة كل دولة استعمارية عدد من الدول المستعمرة ، حيث تتولى هذه الأخيرة تمثيل الدول المستعمرة في علاقاتها الدولية غير أن هناك مشاكل تخص مجموعة

من الدول لا يمكن تسويتها بين دولتين إلا عن طريق اللقاءات بين الدول المعنية ، فمثلا مسألة تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية ، و مشكلة تنظيم استغلال الحار و الجو الفضاء التي لا يمكن حلها العلاقات الثنائية ، فلا بد من إشراك جميع الدول المعنية الأخرى [1]، وبتطور العلاقات ظهرت الحاجة إلى إقامة علاقات متعددة أو يسمى الدبلوماسية الجماعي و يطلق عليها أيضا الدبلوماسية البرلمانية، كون القرارات التي تتخذ بالأغلبية تصبح سارية على يقين الدول الأعضاء و من هذا المنطق تكونت المنظمات الدولية ، لمعالجة المشاكل المترتبة عن العلاقات المشتركة بين هذه الدول التي قد تتضارب مصالحها، و على الرغم من تطور الدبلوماسية الجماعية فان الدبلوماسية الثنائية لم تفقد أهميتها ، بل أنها تعد رافدا

[1] بن عمر ياسين، المرجع السابق ،ص 34.

مهما من روافد القانون الدبلوماسي ، فإذا ما رغبت دولتان بتطوير علاقتهما السياسية و الاقتصادية و التجارية و الثقافية و غيرها فإنها تلجأ إلى عقد معاهدات ثنائية لتطوير القانون الدبلوماسي

الفرع الثالث: الدبلوماسية الرسمية و الشعبية

يقصد بالدبلوماسية الرسمية أن تمارسها أشخاص القانون الدول العام كالدول و المنظمات الدولية الحكومية عن طريق المؤسسات الدبلوماسية المعروفة .

أما الدبلوماسية الشعبية فهي أسلوب و نوع جديد من الدبلوماسية وعكس الدبلوماسية الرسمية فان هذا النوع لا يمارس من قبل الدول و المنظمات الدولية الرسمية و إنما من طرف منظمات غير حكومية **Non-gouvernent** يشرف عليها الأفراد إلا أن نشاطاتها تكون إلى جانب الدول ، و أصبحت تشكل جزءا كبيرا من العلاقات الدبلوماسية في الوقت الحاضر و أن اتساعها يتزايد يوما بعد يوم حيث تنشأ هذه المنظمات بموجب اتفاقات خاصة تعقد بين الأفراد يمثلون مجموعة من أفراد لدول متعددة و تقوم هذه المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الرسمية التي تعقدها الدول [1]

الفرع الرابع: دبلوماسية تمثيل الدول

دبلوماسية تمثيل الدول هي الدبلوماسية التي تعني بالعلاقات الخارجية للدول و الأشخاص القانونية الدولية الأخرى ، أما دبلوماسية المؤتمرات فهي الخاصة بإدارة المؤتمرات التي تعقد بين الدول فقد ظهر هذا النوع من الدبلوماسية نتيجة تزايد عقد المؤتمرات الدولية لمعالجة مختلف المسائل في شتى المواضيع سواء كانت سياسية اقتصادية عسكرية أو علمية و غير من المسائل التي تخص المجتمع الدولي و يناول هذا النوع من الدبلوماسية إدارة المؤتمرات الدولية و تنظيم قواعدها بشكل دقيق ، حيث تبلورت هذه القواعد وشكلت أعراف دولية، فأصبحت مهمة تنظيم المؤتمرات الدولية من لموضوعات الثابتة في العلاقات

[1] د. سهيل حسين الفتلاوي ، **القانون الدبلوماسية**.الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، 2010. ص 35

الدبلوماسية ، فليس كل دولة قادرة على عقد مثل هذه المؤتمرات و إنما هناك بعض المؤتمرات الدولية يكون بمبادرة دولة معينة تتحمل تكاليف عقد المؤتمر الدولي .

الفرع الخامس: دبلوماسية مؤتمرات الدولية

نقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة القضايا الدولية أو العلاقات بين لدول لمشركة في لقاء القمة ، و قد شاع في السنوات الأخيرة هذا النوع من لدبلوماسية و هو يعكس مدى التطور و أهمية العلاقات بين الدول و اتهام حكومات العالم بالبعد الدولي[1] فمعظم الاتفاقات العامة ثم كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول[1].

و هناك عدة أنواع من مؤتمرات القمة ذكر منها :

- ❖ مؤتمرات قمة عالمية.
- ❖ مؤتمرات قارية.
- ❖ مؤتمرات متخصصة.
- ❖ مؤتمرات القمة المهنية.
- ❖ مؤتمرات القمة الخاصة بالأحلاف العسكرية.

الفرع السادس : دبلوماسية الهيمنة

تقوم على أساس المساواة بين الدول بصرف النظر عن كبر الدول و صغرها و ما تتمتع به من إمكانات مادية و بشرية و عسكرية و اقتصادية فجميع الدول تتمتع بسيادة متساوية و يحق لها ممارسة حقوقها و إقامة علاقات دولية متوازنة و المساواة في التصويت في المنظمات الدولية و إبداء الرأي في المؤتمرات الدولية وإقامة العلاقات الدبلوماسية فيما بينها ، و ليس لأي دولة أن تفرض إرادتها على دولة أخرى بحجة ما تتفوق به على غيرها ،

[1] رحول زينب، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي (نموذج مالي)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، الجزائر، 2017/2016، ص16.

فجميع الدول تنطبق عليها ذات القواعد الدبلوماسية، غير أن هذه الحالة قد تغيرت بسبب ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من قدرة عسكرية و اقتصادية على الدول الأخرى [1]

الفرع السابع : دبلوماسية الدول

من الشائع قول الدبلوماسية الفرنسية ، الدبلوماسية الجزائرية الدبلوماسية المصرية . . . و يقصد بها السياسة الخارجية لأي دولة و الدبلوماسية نتبع سياسة الدولة سواء كانت دبلوماسية مراوغة أو دبلوماسية قوة و نفوذ على حسب الدولة تهتم دبلوماسية الأزمات في الحالات التي تظهر فيها الأزمات بين الدول و كلما تطور المجتمع الدولي و ازدادت وسائل الاتصال تزداد الأزمات و كثيرا من الأزمات بدأت صغيرة أدى تفاقمها إلى دبلوماسية الأزمات للتخلص من حالات الحرب المحتملة ، خاصة و أن لحروب الحديثة تؤدي إلى اضطراب المناطق الإقليمية في العالم ، و يتمتع الأشخاص الذين يتولون دبلوماسية الأزمات بصلاحيات واسعة و غالبا ما تشارك فيها أطراف دولية متعددة بهمها بسط السهم و الأمن الدولي

الفرع الثامن: دبلوماسية الأزمات

تهتم دبلوماسية الأزمات في الحالات التي تظهر فيها الأزمات بين الدول و كلما تطور المجتمع الدولي و ازدادت وسائل الاتصال تزداد الأزمات و كثيرا من الأزمات بدأت صغيرة أدى تفاقمها إلى دبلوماسية الأزمات للتخلص من حالات الحرب المحتملة ، خاصة و أن لحروب الحديثة تؤدي إلى اضطراب المناطق الإقليمية في العالم و يتمتع الأشخاص الذين يتولون دبلوماسية الأزمات بصلاحيات واسعة و غالبا ما تشارك فيها أطراف دولية متعددة بهمها بسط السهم و الأمن الدولي.

[1] د. سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 38.

المبحث الثاني : مفهوم الأزمة الدولية

الأزمة هي الاستعداد لما قد يحدث والتعامل مع ما حدث منها على اختلاف أنواعها سواء على صعيد الهدم أو البناء وهي اللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما إما إلى لأفضل أو إلى الأسوأ وعليه سنتناول ضمن هذا المبحث تعريفها ، خصائصها و كذا أنواعها[1].

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية وخصائصها

عادة ما تكون الأزمة شاملة وفوضوية لدرجة يصعب استيعابها بكليتها ويحول الناس جاهدين فهم ما يحصل خاصة في بداية الأزمة مما تولد الشعور بعدم الأمان وللكثير من التساؤلات

فرع الأول : تعريف الأزمة دولية

أن أول ظهور لمصطلح أزمة كان في نطاق العلوم الطبيعية فاستعملت كلمة (كرنيو) اليونانية ، وتعني نقطة تحول في حالة مرضية محددة لمريض يتحول فيها إلى الأسوأ أو إلى الأفضل خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ، ثم انتقل بعد ذلك إلى العلوم الإنسانية و خاصة علم السياسية و علم النفس لينتقل هذا المصطلح إلى علم الاقتصاد بعد تفجير الأزمات الاقتصادية.

في العلم منذ أواخر الستينيات ، كما عرفت الأزمة في التخصصات الإدارية على أنها نوع من التوتر و الحيرة لدى المسؤول داخل المؤسسة الإدارية ، إما من الناحية الاجتماعية فهي خلل و عدم توازن في عناصر النظام الاجتماعي في ضل حالات من التوتر و القلق والشعور بالعجز لدى الأفراد و عدم القدرة على إقامة علاقات اجتماعية و إنسانية و ظهور قيم ومعايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة.

[1] مهدية الهامل ، **اتصال الأزمة في المؤسسة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في فرع تنمية وتسير موارد بشرية الكلية الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008، ص16.

أولا – لغة: مفردها أزمة و جمعها أزمات وهي الشدة و الضيق مشكلة أزمة مالية و سياسية أو دولية ، أي تصاعدت. وكلمة أزمة ليست حديثة العهد فلقد عرفت منذ العهد الاغرقي في القرن الرابع قبل الميلاد بمعنى نقطة تحول و استخدمها العرب كذلك بنفس المعنى و هي تفيد معنى الضيق و الشدة يقال أزمت و تأزم أي أصابته الأزمة ، وهي نقطة تحول إلى الأفضل أو السوء Webster ويعرفها معجم وهي لحظة حاسمة أو وقت عصيب أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة

ثانيا – اصطلاحا:

تعددت تعريفات الأزمة الدولية اصطلاحا و اختلفت باختلاف أراء الباحثين و المدارس الفكرية و السياسية[1] .

تعريف فولتير ريموند هي حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها و قد تتمثل الأزمة في النشاط أو الأنشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة أو مصالحها الحيوية

تعريف الكاتب السياسي اوران يونغى : هي تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي أو في نسقه الفرعية على نحو غير مألوف بشكل يزيد من احتمالات اللجوء للعنف 1.

تعريف الكاتب السياسي استير بوتشان : جمع بين تعريف الأزمة و إدارتها حينما وصفها بأنها حدوث تحد متعمد يقابله رد فعل مدروس ، و في هده العملية يسعى كل من طرفي النزاع على توجيه الأحداث لصالحه و يمتد النطاق الزمني من فترة التحدي و صدور القرار اللازم لمواجهته و تأثير هذا القرار على الخصم و رد فعله عليه .

[1] ولاء البحيري ، **ادارة الازمة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية** ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،العدد 38 فبراير جامعة القاهرة ،مصر 2008 ص9.

و أخيرا عرفها مجمع سلوك الأزمة الدولية بأنها تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية او الداخلية للقرار السياسي ، و يتسم هذا القرار بثلاث خصائص رئيسية في تصور لسلطة العليا لصناع القرار السياسي :

1 قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع

2 ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية.

3الإدراك أن هناك خطرا حالا يستوجب الرد عليه.

فرع الثاني : خصائص الأزمة الدولية

خصائص الأزمة دولية هناك مجموعة من الخصائص تتصف بها الأزمة أهمها:

– وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة ينعكس قي صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة .

– الأزمة تؤدي إلى أحداث مفاجئة كبرى وعنيفة عند وقوعها وتجذب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة سواء كان ذلك على مستوى القطاع الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية ومديرها و العاملين فيها.

– تتسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح المعنين وهذه تؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة.

– نظرا لانعدام حالة التوازن لدى صناع القرار (نتيجة لوقوع الأزمة) فأنهم قد يصبحون تحت سيطرة الآخرين من المتخصصين ومن غير المتخصصين وهذا يقود إلى ارتباك واضح في اتخاذ القرارات

– ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يؤدي إلى تفاقمها. ومن أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة والمؤجلة وأصحاب المشكلات السابقة التي لم تعالج مشكلاتهم

المالية والاقتصادية بصورة جوهرية إلا من خلال الأزمة ونتائجها ، ويؤدي ظهور هذه القوى إلى دعم شدة وعنفوان الأزمة وتزاد د المطالبات بضرورة إحداث تغيرات إدارية و جوهرية في القطاع الاقتصادي الذي مسته الأزمة.[1]

– تتعرض مصالح بعض منظمات الأعمال والقطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة إلى التهديد وإلى ضغوط كبرى من جانب أطراف متعددة وهذه التهديدات والضغوط تلحق الأذى والضرر بأهداف هذه المؤسسات والمنظمات وأدائها واستقرارها ومعدلات نموها. .ونذكر هنا أنه ليس بالضرورة أن تعصف الأزمات بالنظام الاقتصادي على المستوى الكلي أو الجزئي بصورة فردية أي أن تحدث أزمة واحدة فقط في نفس الوقت، ففي كثير من الأحيان قد يتعرض الاقتصاد على المستوى الكلي إلى أكثر من أزمة واحدة وهذا مايطلق عليه تزامن الأزمات،حيث ويصعب التحديد الدقيق لكل نقطة تنتهي عندها أزمة ما وتبدأ أزمة أخرى ، وحتى تنجح الدولة ما في مواجهة تزامن الأزمات وإدارتها فان عليها أن تقوم بتحليلات وتنبؤات مسبقة وكذا تفسيرات متعمقة لمعرفة الأزمة الحقيقة والجوهرية من بين مجموعة الأزمات التي قد تعصف بالاقتصاد أو استقرار الدولة وقت واحد .إذ أن التحديد والتشخيص الدقيق لهذه الأزمة يساعد الدولة وأجهزتها في إدارة هذه الأزمة الجوهرية والحقيقة والأزمات المتزامنة الأخرى بدرجة أكبر من الفاعلية والنجاح.

المطلب الثاني: ارتباط الأزمة بالمفاهيم المشابهة لها ومراحلها

تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض و عدم التأكد و المخاطرة حيث تتطلب قرارات مصيرية لمواجهتها أو لحسمها تسبب حالة عالية من التوتر العصبي و التشتت الذهني و ذلك لانطوائها على عنصر المفاجأة وتهديد المصالح العليا و الأهداف الرئيسية للدولة نتسم أحداتها بسرعة و الديناميكية و التعقيد و التداخل و قد يفقد أحدا أطراف الأزمة معالجة خاصة و إمكانيات ضخمة [2]

[1] ولاء البحيري ، المرجع السابق ، ص19 .

[2] مهدية هامل، المرجع السابق ، ص18

الفرع الأول. ارتباط الأزمة بالمفاهيم المشابهة لها

اولا- **الحادث** : هو حالة فجائية غير متوقعة تحدث بصورة سريعة وتنتهي فور انقضاء الحادث بمعنى أنها لا تسم بالاستمرارية ولا يكون للحادث امتدادات وتتابعات جوهرية ، حيث تختفي أثاره مع اختفاء نتائج وتداعيات الحدث ولذلك فالأزمة قد تكون ناجمة عن حادث او تكون احد نتائجه لكنها مع ذلك ليست الحادث نفسه .

ثانيا- **المشكلة** : هي حالة التوتر وعدم الرضا. الناجمين عن بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف .وتتضح معالم المشكلة في حالة عدم تحقيق النتائج المطلوبة . ولذلك تكون هي السبب الأساسي لحدوث حالة غير مرغوب فيها بل تصبح تمهيدا لازمة إذا اتخذت مسارا معقدا يصعب من خلاله توقع النتائج بدقة .

ثالثا- **الصدمة** : وهي شعور مفاجئ حاد ناتج عن حادثة غير متوقعة وهو يجمع بين الغضب والذهول والخوف لذلك. يمكن القول بان الصدمة هي احد الأعراض الأساسية الناجمة عن وقوع الأزمة وهي تحدث عندما تنفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد.

رابعا- **الكارثة** : من كرث هو الأمر المسبب للغم الشديد أما قاموس أكسفورد فقد عرف الكارثة بأنها حدث يسبب دمارا واسعا ومعاناة عميقة ، وهي سوء حظ عظيم كذلك ، فالكارثة هي من احد أكثر المفاهيم إلصاقا بالأزمات ، وقد ينجم عنها أزمة .ولكنها لا تكون هي الأزمة بحد ذاتها.

خامسا- **الصراع:** ينشا الصراع بسبب تعارض الأهداف والمصالح سواء بين الأشخاص .وبين الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة ويعد مفهوم الصراع أكثر المفاهيم قربا لمفهوم الأزمة فكثير من الأزمات يكون جوهرها صراع بين طرفين.

الفرع الثاني: مراحل الأزمات الدولية

أولا- نمو الأزمة واتساعها:

هنا تبدأ الأزمة في النمو والاتساع مستمدة قوتها من محفزات داخلية وخارجية نتيجة عدم قدرة صانع القرار على السيطرة عليها، تعد هذه المرحلة الأخطر من عمر الأزمة فيها تصل إلى أقصى قوتها وعمقها، مما يصعب السيطرة عليها وفي كثير من الأحيان تقف الأزمات عند هذه المرحلة ، لأسباب عدة داخلية وإقليمية و خارجية.

ثانيا- ميلاد الأزمة : في هذه المرحلة يبدأ صانع القرار في الشعور بخطر ما يلوح في الأفق ولابد عليه من التعامل معه ودرئه قبل تفاقمه وانتقاله للمرحلة التالية

ثالثا- نضج الأزمة : تعد هذه المرحلة الأخطر من عمر الأزمة تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعمقها. مما يصعب السيطرة عليها وفي كثير من الأحيان تقف الأزمات عند هذه المرحلة لأسباب داخلية أو اقليمة أو دولية للمرحلة التالية المرحلة الثانية (ميلاد الأزمة) في هذه المرحلة يبدأ صانع القرار يحس بخطر ما يلوح في الأفق .ولابد عليه التعامل معه ودرئه قبل تفاقمه وانتقاله للمرحلة التالية .

رابعا- انحسار الأزمة : تأتي هذه المرحلة نتيجة لقدرة صانع القرار على احتوائها وفق خطط مدروسة أي بداية للانفراج.

خامسا-حل الأزمة: في هذه المرحلة تنتهي الأزمة نهائيا وانتهاء الأزمات الدولية التفاوض والمساومة .وإما بطرق عنيفة تؤدي إلى اللجوء للحرب واستخدام القوة العسكرية في حالة تعنت الطرفين واختيارهم الحلول الصفرية .[1]

[1] شوقي بوشارب ، **اتصال الأزمة ودورها في إدارة الأزمات** ، مذكرة لنيل الماستر في علوم الإعلام و الاتصال ، تخصص اتصال و علاقات عامة ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ،2015/2014 ص25.

المطلب: أنواع الأزمات الدولية و أسبابها

يوجد في الوقت الحالي العديد من التغيرات التي شملت كل المجالات ، هذه الأخيرة يمكن أن نطلق عليها تسمية أزمات لما تحدثه من تغيير مفاجأ من شأنه أن يحدث تأثير بشكل مباشر على صيرورة الحياة الطبيعية سواء داخل الدول بشكل عام أو في العلاقات العامة للدول لذا اختلفت أنواع الأزمات على حسب ما تتركه من تأثير إضافة إلى مجال امتدادها

الفرع الأول:أنواع الأزمة الدولية

يتم تصنيف الأزمات إلى الأنواع الآتية :

أولا .أزمة مادية : تدور حو محور مادي ، مثل أزمة الغذاء...الخ و هي جميعها أزمات تدور حول شيء مادي ملموس ، يمكن التحقق منه و دراسته و التعامل معه ماديا و طبيعيا بأدوات التعامل المختلفة .

ثانيا.أزمة معنوية : و هي التي تدور حول محور غير موضوعي يرتبط بذاتية الأشخاص المحيطين بالأزمة مثل أزمة الثقة او المصداقية الخ ...

ثالثا. **الأزمة المزدوجة** : يتمثل هذا النوع في المشكلات الدولية و المحلية مثل أزمات الرهائن و أزمة لإرهاب و هي ذات جانبين إحداهم مادي ملموس هو الواقع المادي الذي أحدثته أو نتجت منه و هو الأشخاص المختطفون و الأضرار المادية و الآخر معنوي في ردود الفعل العنيفة المصاحبة للأعمال الإرهابي [1]

رابعا– الأزمة الشاملة : تصبب الدولة و تؤثر في المجتمع كله فهي أزمات شاملة في أسبابها و نتائجها و كذلك متطلبات علاجها ، و لهذا النوع من الأزمات تداخلات و أبعاد مختلفة التأثير و يشم الأزمات المتصلة ببنية الدولة و أدائها الاقتصادي و السياسي أو وضعها الأمني الداخلي أو الخارجي .

[1] سامي سليم ، **نموذج مقترح للعلاقات بين إدارة المعرفة وإدارة الأزمات** ، رسالة دكتوراه .كلية التجارة .جامعة عين الشمس مصر،2012، ص 83.

خامسا: الأزمة الجزئية : تتمثل في أزمات المشروعات أو الوحدات الإنتاجية أو قطاع بعينة و ينحصر تأثيرها فيها إلا انه قد يعتد إلى المشروعات الأخرى المرتبطة بها بطول الدولة برمته إن لم يكن السيطرة عليه و هذا النوع من الأزمات يتميز بالتنوع و التعدد ، طبقا للكيان الذي قد ينشأ فيه إضافة إلى التأثيرات المتباينة للأزمات و المتمثلة في عوامل انتشارها و تكاملها و نشأتها ، و في هذا النوع من الأزمات يجب تدخل الدولة لمواجهة الأزمة و احتوائها إن لم يتمكن الكيان الإداري الذي تأثر بها من مواجهتها .

الفرع الثاني : الأسباب المؤدية لحدوث الأزمة

إن ما تهتم به الحكومات حتى يكون لديها القدرة على مواجهة أي ظرف مفاجئ أو كارثة عامة، و انتقل هذا المفهوم الى العلاقات الدولية حيث تعتبر أسلوب السياسة الخارجية في مواجهة الظروف الدولية المتنوعة و تواصل المفهوم بالتطور حتى ظهر في علم الإدارة فهو أسلوب جديد قامت الحكومات و المنظمات العامة بتطبيقه، فتسعى الدول إلى اعتماد أساليب عدة في إدارة الأزمات بغية الوصول إلى مخرج لحل أي أزمة تواجهها ومن أهم تلك الأساليب أسلوب لتساوم التوفيقي و أداته هي الدبلوماسية ، فإذا ما احتاج الأمر لوسيلة أخرى اشد تأثيرا فان للدول القادرة أن تلجأ إلى أسلوب لتساوم الإكراهي ووسيلته هي دبلوماسية القوة وإذا ما فشلت في ذلك فليس هناك من بديل آخر سوى التنازل أيا كان حجمه أو المواجهة العسكرية وهو الخيار الأصعب الذي لا تتمناه أي دولة حتى وان كانت النتيجة هي النصر لان ذلك سيكون معناه كلفة اقتصادية و بشرية ، كما انه يجعل الدولة في وضع قتالي مستمر يجرها إلى استنفار جميع طاقاتها حلى حساب ممارسة دورها الاعتيادي محليا و دوليا، لذلك فالدول تبادر إلى اللجوء للإقناع بعيدا عن القوة العسكرية تاركة هذا الخيار الصعب كحل أخير.

تتعدد أسباب نشوء الأزمات و تتنوع بتنوع الأزمات نفسها و هناك مسببات داخلية و أخرى خارجية ذاتية و موضوعية أهمها ما يلي :

أولا– سوء الفهم :

يمثل سوء الفهم احد أسباب نشوء الأزمات و في مثل هذه الحالات يكون الحل سهل من خلال إيضاح الحقيقة و ينشا عن سوء للفهم بين جانبين (المعلومات تكون مبتورة الشروع في إصدار قرارات و الحكم قبل إيضاحها)

ثانيا– سوء الإدراك :

يمثل لأدراك مرحلة استقبال المعلومات التي أمكنه الحصول عليها و الحكم التقديري على الأمور المعروضة حيث يكون الإدراك غير سليم مما يؤدي إلى عدم سلامة لاتجاه القيادي

ثالثا – السيطرة على متخذي القرار:

و تعني ابتزاز متخذ القرار و إيقاعه تحت ضغط نفسي و مادي و استغلال تصرفاته الخاطئة التي كان قد اقترفها و بقيت سرا لإجباره على القيام بتصرفات أكثر ضررا تصبح هي نفسها مصدر لتهديد و الابتزاز و تعتبر السيطرة على متخذي القرار آلية أساسية لصناعة الأزمة و تستخدمها الكيانات العملاقة في تدمير الكيانات الصغرى و السيطرة عنها[11]

رابعا– سوء الإدارة :

حينما يتدهور النظام الإداري تتوالى الكوارث و الأزمات وترجع أسباب سوء الإدارة إلى:

1. عدم وجود نظام للتخطيط .
2. عدم وجود نظام للمعلومات .
3. عدم و جود اهتمام بالأزمات.
4. عدم احترام العلاقات التنظيمية الموجودة في الهيكل التنظيمي.

[1] حامد الحدراوي ، **اسباب ادارة الازمات و ادارتها** ،دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي ، كلية الإدارة و الاقتصاد المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية جامعة الكوفة ، العراق ، 2003ص 193.

5. الصراعات الإدارية بين الأقسام وبين المديرين.

6. عدم وجود أنظمة للرقابة و المسائلة.

7. الاستبداد الإداري.

خامسا – تعارض المصالح و الأهداف :

حينما تختلف وجهات النظر و تتعارض المصالح و الأهداف ينشأ صراع بين الأفراد أو بين المديرين الأمر الذي قد يؤدي إلى كوارث و أزمات. ومن أسباب تعارض المصالح و الأهداف ما يلي :

1. اختلاف في شخصية إطراف النزاع .

2. اختلاف في الاهتمامات و الميول و الطباع .

3. اختلاف في الخلفيات التنظيمية و الثقافية و النوع و الجنسية .

4. عدم وجود أنظمة للرقابة .[1]

[1] مهدية هامل، المرجع السابق ص 21 .

خلاصة الفصل الأول:

كحوصلة لما تم التطرق إليه ضمن الفصل الأول و الذي تناولنا فيه الإطار ألمفاهيمي للدبلوماسية وكذا الأزمات الدولية نصل إلى انه على اختلاف تعاريف الفقهاء للدبلوماسية تظل العمود الفقري لمختلف العلاقات الدولية ، فتدفع بالدولة كشخص من أشخاص القانون الدولي إلى الاتصال بغيرها من الدول لتعزيز علاقاتها و إشباع حجاتها في خضم مجتمع دولي تتضارب فيه مصالح الدول وتتعارض مشكلة أزمات قد تتطور لتصل إلى نزاعات مسلحة على الصعيد الداخلي و الدولي وهنا يظهر دور الدبلوماسية كآلية في حل الأزمات والنزاعات ومحاولة إيجاد حلول توفيقية ترضي جميع الإطراف

الفصل الثاني

جهود الوساطة في ليبيا ومالي

الفصل الثاني: جهود الوساطة في ليبيا ومالي

تم تعريف الوساطة على أنها عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول او وكالة تابعة لمنظمة دولية او حتى فرد ذو مركز رفيع لمحاولة إيجاد تسوية لنزاع قائم[1]

وبعد التحولات الهامة التي شهد ها العالم سياسية اثر موجات الربيع العربي الذي مس اغلب الدول العربية بداية من سنة 2011 ، و في إطار التحولات السياسية جد هامة شهدها العالم العربي أدت إلى عدم استقرار الأوضاع داخل الدول هذا الأخير كان له بالغ الأثر ليس فقط على الدول التي تعرف فوضى و حالة من الاستقرار على غرار كل من ليبيا و مالي فشملت أيضا دول الجوار ، فالجزائر وقفت منذ بداية الأزمات في وجه استعمال القوة العسكرية ، وتحفظت في مختلف المحافل الدولية سواء في إطار جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي على التدخل الأجنبي المسلح ، وطرحت مقاربة لتقريب وجهات النظر بين الفر قاء الليبيين و الفرق المتنازعة بمالي و محاولة إيجاد جو من التوافق والجوار السياسي .

فكان موقف الجزائر ثابت ولم يتغير ،حيث رأى بان التغيير الثوري سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ، و نشر الفوضى و تأجيج نيران التطرف الإسلامي، بل صورت بعض الانتفاضات العربية كمشروع مدار من قبل قوى خارجية لإعادة تشكيل نظم سياسية جديدة في شمال إفريقيا .

فكان للدبلوماسية عدة مبررات و أسباب دفعته للتدخل من خلال وساطتها لحل أزمات الجوار

وأهم هذه الدوافع ما يلي:

[1] د. الخير قشي ،**الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية** ،المؤسسة الجامعية لدراسات الطبعة الأول، النشر والتوزيع ،1999، ص ؟؟.

إن دوافع الدبلوماسية الجزائرية في التحرك لحل الأزمات الحاصلة في نطاقها الإقليمي يستند أساسا على دوافع أمنية و إستراتيجية ، تحفظ أولا للجزائر أمنها القومي و استقرارها الداخلي ، فالتحولات السياسية أو ما يسمى بثورات الربيع العربي نتج عنها الإطاحة بأنظمة سياسية في تونس و مصر و ليبيا لذلك كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية التدخل في نطاقها الإقليمي و الدولي لإيجاد حل للازمات لتامين حدودها بعيدا عن فكرة التدخل الخارجي[1]، الوساطة في ليبيا ومالي . و أكدت السلطات الجزائرية مساعيها للفوز بدور الوساطة في كل من ليبيا ومالي في ظل تخوفها من الانعكاسات الممكنة لأي تصعيد غير محسوب وعيه سنتناول ضمن هذا الفصل تحت عنوان جهود الوساطة في ليبيا ومالي حيث يتضمنه مبحثين البحث الأول بعنوان أزمة ليبيا ومالي والمبحث الثاني المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

تعتبر مكافحة الإرهاب إحدى الدوافع الأساسية التي تسعى الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل لها وقد شكل الهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز في عين اميناس عام 2013 تهديدا خطيرا لقطاع استراتيجي وحيوي الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي تطلب إعادة وضع إستراتيجية أمنية موسعة تتمشى معا دنامكية التهديدات التي عرفت تطور كبيرا وسريعا ،بسبب الانفلات الأمني في مناطق النزاع المجاورة ،وعدم قدرة السلطات الليبية والمالية على تحكم في انتشار الأسلحة ،حيث يعتقد انا التمرد والانفصال في مالي مصدره السلاح الليبي الذي كان بحوزك الطوارق الذين حاربوا الى جانب نظام القذافي بالإضافة الى التجارة الغير شرعية لسلاح وهو ما هدد الوحدة الترابية لدولة مالي والجزائر وليبيا[2]

[1] علي مصباح الوحشي ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة** ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية جامعة الزاوية – ليبيا – العدد 05 المجلد 01 جانفي 2017 ص9.

[2] عاصي عبد القادر، عبد العالي عبد القادر، **تاثير التهديدات الاقليمية على الأمنية في الجزائر** ، http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/59 ، تم التصفح يوم : 2021/04/12، على الساعة : 12:30 ص15.

المبحث الأول: أزمة ليبيا ومالي (كنموذج)

على رغم من مساهمة الجزائر في العديد من القضايا الدولية كرست مجهداتها لحل المسائل و النزاعات القائمة بين الدول، عرفت أيضا تدخلها في القضية الليبية و ساهمت في وساطتها وهذا راجع إلى جملة من الدوافع أهمها:

–الحدود المشتركة وخوفا من تفاقم الوضع و ظهور و ظاهرة الإرهاب لذلك سوف نتطرق إلى الأسباب النزاع، و كذا الدور الذي لعبته الجزائر في تكريس مبادرتها يحل.

المطلب الأول : مضمون الأزمة في ليبيا

الفرع الأول: طبيعة الأزمة الليبية

شهدت ليبيا انقلابا أمنيا بعد ما يقارب 42 سنة من حكم الرئيس معمر لقذافي " بعد موجة من الاحتجاجات التي تطورت إلى نزاع داخلي بين قوات النظام و حشود الشعب الليبي[1] وجاءت هذه الأزمة كنتيجة للحراك الذي شاهدته معظم الدول العربية مطلع عام 2011 فتظاهرت الحشود في ليبيا مطالبة بالديمقراطية و الإصلاحات السياسية و الاقتصادية فاندلعت الاحتجاجات في بنغازي فواجهها النظام الليبي بالاستخدام المفرط للسلاح و القوة ما وسع من نطاقها لتشمل مناطق أخرى من البلاد مطالبين بإسقاط النظام فما كان على المسوؤلين الليبيين والسفراء في الخارج إلا تأييد الحشود حيث قدموا استقالتهم معبرين عن رفضهم للوضع القائم . و ردا على تصاعد العنف و استمراره ورود تقارير على انتهاكات واسعة النطاق على حقوق الإنسان بعد تدويل القضية أصدر مجلس الأمن الدولي في 20 فيفري 2011 قرار رقم 1970 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى مدعي عام للمحكمة الجنائية الدولية ، بفرض عقوبات و حظر توريد الأسلحة و بتحميد أصول قادة البلاد في البنوك الخارجية .

[1] هنية صلوح ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة** : دراسة في الأداء ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قالمة ، الجزائر، السنة الجامعية 2012 /2013 ص 52 ص 53 .

و مع تزايد الأزمة الليبية المجال للقوات الخارجية المترابطة بالمنطقة العربية و خاصة ليبيا التي أخذت بعدا خطيرا نتيجة عسكرة الاحتجاجات و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت الفرصة المواتية من اجل التدخل للحفاظ على مصالحها و المتمثلة أساسا في النفط ، فتدخلها في ليبيا يتضمن عقد صفقات الاستثمار لسلاح و خاصة إيجاد مجال تبسط نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي تحت مبرر الحرب غلى الإرهاب و إرساء الديمقراطية في المنطقة التي شهدت انقلابا أمنيا حيث سارعت القوى الكبرى و على أسها فرنسا إلى طلب تفويض دولي بغية التدخل العسكري عبر الحلف الأطلسي في ليبيا بأموال ليبيا نفسها التابعة في البنوك المغربية .

و قد أفرزت الأزمة الليبية تهديدات أمنية على إفريقيا ككل و منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة حيث صرح << فيتتالي تشو ركين >> مندوب روسيا الدائم بالأمم المتحدة " أن الأزمة الليبية أصبحت الضحية الأولى لعواقبها " حيث يجد تسرب للأسلحة إلى الخارج من دون رقابة الأمر الذي فجر الوضع في منطقة الساحل الكبرى و خاصة في شمال مالي مع كل ترتيب عن ذلك من تحريات إرهابية و ميول انفصالية لقد تسببت الأزمة الليبية في انتشار غير مسبوق للسلاح و المتفجرات حيث صادر الجيش الجزائري كمية كبيرة من الأسلحة التي جاءت من ليبيا منذ انهيار نظام " معمر لقذافي " حيث حولت الأزمة الليبية منطقة الساحل الإفريقي إلى خزان بارود أنتجت واقعا سياسيا أمنيا بصدد أمن و استقرار المنطقة.

الفرع الثاني: أسباب النزاع الليبي

إن الاحتجاج ضد النظام السياسي في فبراير 2011 و التي خلقت مواجهات دموية بين النظام و الثوار كانت أبرزها الفساد في كافة المناحي ، و عدم العدالة في توزيع الثروات و حالة التخلف الذي تعيشه في ليبيا رغم ثرواتها الطبيعية و خاصة منها النفط و غياب المعارضة و هذا سوف نبين النظام و الثوار كانت أبرزها الفساد في كافة المناحي ، و عدم العدالة في تواريخ الثروات و حالة التخلف الذي تعيشه في ليبيا رغم ثرواتها الطبيعية

و خاصة منها النفط و غياب المعارضة و هنا سوف نين أسباب الصراع فيما يلي :

أولا : الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية

- ❖ عدم المساواة في توزيع الثروة و التوزيع الغير عادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي و نهب تلك الأموال .
- ❖ تنامي شبكة التهريب و غسل الأموال التي تورط فيها بعض كبار الموظفين.
- ❖ تفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام في زيادة الرواتب و الأجور.
- ❖ التغير الديموغرافي و ازدياد شريحة الشباب العمرية و انفتاحهم على العالم الخارجي .

ثانيا : الأسباب التاريخية و السياسية .

- ❖ التنافس بين ولايات شرق ليبيا و غربها على المكانة و السيادة.
- ❖ ممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز الثورة داخل و خارج البلاد عدم وجود مؤسسة عسكرية و جيش وطني فالعقيد كان يخشى الجيش ولا يثق به .
- ❖ الشخصية التي يملكها الرئيس التي تسمع بالعناد و التصلب في موافقة و التطور في ردود أفعاله.

المطلب الثاني : الأزمة في مالي :

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجو سياسي الإفريقي و هي تدرك أنها تدرك تعيش في ساحل من الأزمات الذي أدى إلى ضعف الأداء السياسي في هذه المنطقة و تناهي الصراعات الأثنية و صعوبة بناء الدولة ففي خضم التجاذبات الإقليمية و الدولية حول مستقبل منطقة الساحل الإفريقي نشهد الدبلوماسية الجزائرية حراكا موسعا في ظل التطورات الأمنية التي خلفتها الحرب الليبية الأخيرة التي أطاحت بنظام العقد لقذافي و موجة تهريب الأسلحة نحو مالي ، حيث تناجت الأزمة السياسية في شمال مالي خاصة بعد سيطرة حركة التوحيد و الجهاد و تنظيم القاعدة على عدة مناطق كانت تحت سيطرة حركة الأزواد.

أصبحت الأزمة في مالي مصدر قلق امني و إنساني مطبق تتصالح دول الجوار[1] القلقة إلى الجزائر لإدارة الصراع ، مع إدراك السلطة الجزائية لأهمية الصراع الطوارق فإنها

[1] هنية صلوح ، ،مرجع سابق ص 75.

تأخذ بعين الاعتبار التحدي الذي يمثله الإرهاب في المنطقة فمنذ تفجير الأحداث في شمال مالي بداية عام 2012 ، أخذت الدبلوماسية الجزائرية في البحث عن حل لهذه الأزمة باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفصيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو و الفضائل الطارقية المسلحة ، و كذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في دولة مالي تجنبا لإعطاء الشرعية الجهادية للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة و تحويل هذه الأخيرة إلى ساحة الحرب عالمية تتداخل فيها ظواهر الإرهاب و الجريمة المنظمة، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية و تدفق اللاجئ قد تباين مواقف المجتمع الدولي بين مؤيد و معارض للحل الجزائري و هذا إما سنحاول التطرق إليه من خلال الإجابة على السؤال التالي : هل يعتب موقف الجزائر من الأزمة في مالي نابعا من مبادئها الدستورية أم هو نتيجة الحفاظ على مصالحها مع الدول الكبرى.

الفرع الأول : طبيعة الأزمة

تعتبر دولة مالي من دول الساحل الإفريقي الغنية بتراثها الثقافي و التنوع الاجتماعي و السكاني العرقي و الاثني كانت مدينة للدراسات الإسلامية من خلال تعدد الحكم المسلمين عليها خلال القرن 16 ، 17 ، 18 حيث تقع جمهورية مالي شمال غرب إفريقيا يحدها من الشمال الشرقي الجزائر و من الغرب موريتانيا و من الجنوب بوركينا فاسو ، و ساحل العاج و غينيا و من الغرب السنغال و موريتانيا تتميز بسهولة مغطاة و بورمال السافانا في الجنوب.[1]

تعد مالي دولة فرانكفونية و نظام الحكم فيها ديمقراطي جمهوري بغرفة و برلمان واحد و السلطة التنفيذية بين الرئيس و حكومته و السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان الوطني[2] اما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد، والنظام القانوني في مالي مستمد من النظام القانوني المدني الفرنسي بحكم المرجعية التاريخية كمستعمر فرنسية استقلت سنة

[1] يوسف دوسن، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمات الدولية أزمة مالي نموذج**، مذكرة مكملة لمقتضيا نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة تخصص استراتيجية وعلاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، الجزائر، السنة الجامعية ،2018 / 2019 ص19.

[2] محمد حسين ،**جمهورية مالي** ، مجلة أفاق إفريقية ،العدد26،السعودية ،2007،ص20–ص21

1960 و القانون العرفي و تجري مراجعة القوانين قضائيا في المحكمة الدستورية و التي تأسست رسميا في 09 مارس 1999 هذا و لم تقبل جمهورية مالي السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية تنظيم السلطة في مالي.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية

نظرا لتعقيدات الأزمة المالية و طبيعة نشأتها خاصة ما ألت إليه بعد الاستقلال و تعددت الأسباب و المواقف و الخلافات أدى ذلك الى تطور الأحداث و تصعيد استمرار عمليات العنف و التمرد ان لم نقل الحرب هذا من ناحية و ناحية أخرى فان أسباب النزاع في مالي في حد ذاتها عرفت تحولا بعد ظهور أطراف جديدة بمطالب جديدة لم تكن لها البتة في التاريخ منها محلية و أخرى إقليمية و دولية يمكن إجمالها فيما يلي :

أسباب مباشرة : و تعود إلى جملة من العناصر تراكمت عبر التاريخ و الأحداث تعود في جزء كبير منها إلى تراكمات حضارية و مخططات استعمارية عبث بها البلد و غيرها من البلدان في المنطقة كما تأثرت بالتطورات الداخلية لمالي و كذا بالتفاعلات الإقليمية و الدولية.

فمن ناحية العامل التاريخي يرجع السبب الرئيسي لهذا التمرد إلى تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون أقاليم شمال مالي

أهداف مشروع تقسيم العشوائي للحدود من طرف المحتل الفرنسي و الذي لم يراع فيه خارطة توزيع الأقليات والاثنيات و هو ما نتج عنه دول مصطنعة تحمل في أحشائها جذور الانقسامات و الأطماع والخارجية و هو ما انعكس على تلك المجتمعات في مقدمتها سكان الطوارق و كنوع من زرع بذور الفتنة في مالي و مالي بالأخص .

أسباب غير المباشرة: ذات البعد الداخلي و الخارجي أهمها :

1. إصرار و تعامل الحكومة المالية مثل الطوارق من خلال تبني إستراتيجية الاحتواء containment بحيث عزلتهم و لم تسمح لهم بالتمثيل السياسي في نظام الحكم.
2. لجوء النظام السياسي المالي لسياسة (القمع و التجويع تسميم الآبار، قتل النساء)

3. غياب برامج التنمية في مناطق الشمال.
4. مطالب الطوارق خلق بنية أساسية تضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم قوبلت هذه المطالب من طرف الحكومة المالية بعدم الاهتمام و اللامبالاة .
5. التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسيين (شمال و جنوب) و شعور سكان الشمال و في مقدمتهم الطوارق الذين يتمركزون بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم .
6. التنوع الاثني و صدمته اثنية واحدة مقاليد الحكم منذ الاستقلال عزز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق و الأقليات الاثنية الأخرى في شمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة لمجموعة اثنية أو قبلية تهيمن على باقي الاثنيات و القبائل فالدولة بالنسبة لهم اثنية " البومبارا " المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد .
7. إصرار الطرف الفرنسي على عملية التدخل العسكري في مالي ليست محاولة منه لحل الأزمة و لكن لإعادة ما سلب منه تاريخيا و لعدة عوامل جيوسياسية و إستراتجية اقتصادية .
8. دور المخابرات الأجنبية " الفرنسية و الأمريكية في المنطقة و ما سببته " انقلاب 2012 " في مالي عن طريق زعماء ما ليست عسكريين مدربين في الخارج " أمريكا "
9. تتميز هذه المنطقة بالصراعات الاثنية و العرقية وضعت عملية الاندماج و التكامل الوطني فضلا عن المؤثرات البيئية الخاصة بها .[1]

و بهذا فان سبب النزاع في مالي مرده مخلفات الاستعمار الفرنسي من الجانب التاريخي و أما حاليا من طرفين هما الحكومة المالية و المعارضة بمختلف فروعها و حلفائها[2] ، حيث جاء هذا النزاع كنتيجة لتجاهل الحكومة لعدد من مطالب شماليين و حسم النزاع من حلوله الأولى ، حيث تصاعد هذا الأخير و أصبحت مالي في حاجة إلى حل

[1] يوسف دوسن، ، مرجع السابق، ص 21 –ص22

[2] خالد بكشيط ،**المقاربة الجزائرية الحل الأنجع الأزمة** ، https://www.asjp.cerist.dz ، مقال تم تصفح يوم 2021/05/13على الساعة 12.45، ص 1.

سريع و مدروس لتتمكن من استرجاع الوحدة الوطنية و تحقيق التوافق الداخلي الذي يكرس مبدأ التساركية ، الحرية الديمقراطية لكافة الشعب الواحد .

و يتم تحديد أطراف المحركة لنزاع في مالي وفقا لثلاث مستويات (الأطراف الرئيسية ، الأطراف الثانوية ، الأطراف ثالثة) ، يمكننا من خلال فهم الأدوار الرئيسية و الثانوية و فهم المجال الحقيقي الذي يدور فيه النزاع .

1-الأطراف الرئيسية :

أ – دولة مالي الحكومة المركزية : ذلك بما نتعرض له من تحديات في المكان الجغرافي و الزمان التي تتواجد فيه ووضعها السياسي و البيئة العملية للواقع السياسي و الوضع الاقتصادي و قدرتها في التواضع في جميع الميادين و المجتمع المدني. [2]

ب –الحركة الوطنية لتحرير ازواد : و تمثل المعارضة التي تود جذورها إلى ستتيان القرن العشرين تحت اسم " الحركة الشعبية الأزوادية لسنة القن العشرين تحت اسم " الحركة الشيعية الأزوادية 1963 حيث كانت فترة ثلاث عقود كافية للعودة بحلة جديدة تمثلت في اسم " الحركة الشعبية لتحرير أزواد " بقيادة إياد غالب لتعلن عن نشاطها العسكري عام ، هي حركة تتألف من قومية الطوارق مطلبهم الأساسي " فصل منطقة الشمال عن الجنوب " و تأسيس دولة أزادية قومية تحت اسم جمهورية أزواد.

ج – جماعة أنصار الدين حركة أنصار الدين : هي حركة طرقية ترفض العنف لذلك أعلنت التحالف مع حركة أزاد في مالي 2012 لمواجهة نفوذ الجماعات المطارفة في المنطقة إلا أن فرنسا و لولايات المتحدة الأمريكية اعتبرتها منظمة إرهابية بينما الجزائر تعتبرها غير ذلك هدفها تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المناطق التي تسيطر عليها كمبدأ لها : بينما ترى الحكومة المالية في ذلك تعارض و الطابع العلماني للدولة[1].

د – حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا (2011) : و هي تنظيم منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي\ لنشر الفكر الجهادي في غرب إفريقيا بدلا من أن تكتفي

[1] يوسف دوسن ، مرجع سابق، ص 22 ص23.

بمنطقة المغرب أو منطقة الساحل فقط و قد أعلنت في أول بيان عسكري لها في أكتوبر 2011 في أكبر قطاع من عرب إفريقيا.

2- الأطراف و الفواعل الثانوية :

هم ليسوا من الأطراف الفاعلين في النزاع لكن لديهم مصالح و تأثير كير و عالي في النزاع

أ – المجندون الماليون و النيجريون : و هم من أصول طارقيه ممكن كانوا يخدمون تحت أمره الزعيم الليبي " معمر القذافي " في وحدة خاصة تسمى الوحدة (32) يقودها نجلة " خميس قذافي " و كانت أخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في 16 أكتوبر 2011 و دمجت في جيش .[1]

ب – تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي : الدور الحقيقي الذي يلعبه هذا التنظيم يتمثل في توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات النشطة في الصراع و الذي زاد قوته خاصة بعد سقوط نظام القذافي و استفادته من السلاح و الأموال إضافة الى هذه الجماعات وجود جماعات إسلامية مسلة أخرى من قبائل كثيرة أهمها " العرب ، الفلاكي، الصنفاي " حركة 23 ماي الديمقراطية التنظيمات الجهادية الحركة الإسلامية للأزواد .

3 – الأطراف لأطراف ثالثة : هي التي لديها مصالح و تأثير في أحداث معينة مهما كان نوع و حجم انتشارها من بين أطراف إقليميون و عالميون و التي لها دور كبير في استمرار و حل النزاع و بالتالي أخذها بعين الاعتبار عند القيام بتحليل أي نزاع كان وهم :

أ – الأطراف العالميون : تعتبر هذه المنطقة منذ عدة مسرح للأحداث الدولية و الإقليمية و أبزها العمل المخابراتي الأجنبي عامة و المخابرات الأمريكية و الفرنسية و خصوصا مع تزايد نمو تنظيم القاعدة في المنطقة أما من الجانب الأمريكي تعتبر الفوضى الخلاقة السياسية التي عدت بها دول العالم السياسية التي عدت بها دول العالم الإسلامي لنشر

[1] سي المختار محمد الصالح ديالو ،الأبعاد التاريخية والفكرية للأزمة في شمال مالي ، مجلة القرارات الإفريقية، العدد13،السعودية ،ص24.

الصراعات و القلق و الفوضى التي تدمر مقومات الدولة و تجعل كيان الدولة في أضعف حالاتها منها تطلب الحماية و المساعدة من هذه الدول التسلطية .

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في مالي و ليبيا:

سنتطرق في هذا المبحث إلى تدخل الدبلوماسية الجزائرية من خلال مقاربتها لحل الأزمة في مالي، ولهذا قسمناه إلى مطلبين، حيث نتناول في المطلب الوساطة الجزائرية لحل في ليبيا ، أما في المطلب الثاني الوساطة الجزائرية لحل الأزمة في مالي.

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا

شهد الموفق الجزائري من الأزمة الليبية ردود فعل سلبية لدى شق واسع من الليبيين الذين أضافوا ذرعا من أعمال العنف المتصاعدة ففي الرفق الذي دعت فيه الحكومة الجزائرية إلى عقد جلسات حوار مع حاملي السلاح وداعمي التطرف والإرهاب، فقد ازدادت المخاوف بشأن التداعيات[1] الأمنية والسياسية والاجتماعية التي قد تنتج عن استمرار تغول الميليشيات في ظل غياب موقف موحد من الحل العسكري، ودافع رئيس الوزراء الجزائري السابق، عبد المالك سلال، عن موقف بلاده القائم على الحوار لإعادة الأمن والاستقرار في بؤر التوتر في المنطقة الخاصة بليبيا وقد قال سلال: في حديث لـ "وكالة الأنباء الجزائرية"، ردا على سؤال حول سلمية في نجاح جهود الجزائر المنشغلة حاليا في البحث عن حلول سلمية في ليبيا إن: الأحداث التي شهدها العالم العربي ومنطقة الساحل أثبتت سداد موقف الجزائر واعتبر أن "السلم والاستقرار شكلان الركيزة الأساسية لكل تقدم ديمقراطي أو تنمية اقتصادية و اجتماعية.[2]

وتكثف السلطات الجزائرية، في تلك الفترة مساعيها للفوز لبدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة في ليبيا حتى المتشددة منها، في ظل تخوفها من الانعكاسات المكنة لأي تصعيد غير محسوب للوضع الليبي على الوضع القائم في الجزائر، لاسيما أمام صعوبة السيطرة على الشريط الحدودي الواسع بين البلدين ويقول مراقبون إن الجزائر التي تحاول تطويق

[1] – يوسف دوسن ، مرجع سلبق59–60

[2] رحموني مجيد، مرجع سابق ص 58.

التنظيمات الإسلامية في إطار حربها ضد الإرهاب، أبدت انفتاحها حتى على التنظيمات التي تعاديها بما في ذلك المرتبطة بتنظيم القاعدة.

وأكد وزير الخارجية الجزائري "رمضان لعمامرة" في وقت سابق، أن بلاده مستعدة للاستجابة لأي طلب يتقدم به الليبيون لاحتضان لقاءات حوار لا تستثني تيار لحل الأزمات التي تعصف بليبيا وركز في هذا السياق، على ضرورة التحرك الدبلوماسي لجمع شمل الليبيين، مضيفا أن موقف الجزائر واضح يدعو إلى حوار وطني وإلى مصالحة وطنية ليبيا وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين الحكوميين كبار على أن موقف الجزائر واضح ذكرت مصادر إعلامية أن الجزائر تدرك أكثر من غيرها استحالة نجاح عملية سياسية في ليبيا، خارج القنوات الشرعية التي يمثلها البرلمان الليبي المنتخب، وهي قنوات يسعى بعض الليبيين إلى تجاوزها والتشكيك في شرعياها.

وتحاول الجزائر جاهدة لعد دور الوساطة لحل الأزمة الليبية وتقريب وجهات النظريين الفرقاء غير مراعية لخصوصية الوضع السياسي والأمني في هذا البلد، فقد أبدت استعدادها مرارا لجمع الرافضين الشرعية البرلمان والداعمين للمجموعات المتطرفة بالنواب المنتخبين والمناهضين للإرهاب والشديد وهو ما رفضته الحكومة في أكثر من مناسبة.

وقيت موافق الجزائر من الأزمة الليبية استهجانا في مختلف الأوساط العربية عموما والمغاربة خاصة، حيث وصف العديد من المحللين موقفها بـ "الغامض" لأنه يقوم على محاولة، الاستثمار في الحلف الليبي للعب دور إقليمي وافتكاك الوساطة من مصر غير الادرة هي الأخرى على تطويق الميليشيات المسلحة ، باعتبارها صرفا في النزاع.[1]

يذكر أن السلطات الجزائرية طلبت من نظريتها القطرية المساعدة بالضبط على أطراف ليبية من أجل تقريب وجهات النظر لإنجاح مساعيها لإطلاق حوار بين الفرقاء الليبيين وإنهاء الاقتتال، بحسب دبلوماسي جزائري وتعليقا على هذا الخبر الذي أثار موجهة استهجان حادة، أكد مراقبون أنداك أن الجزائر تسعى جاهدة وبكل الوسائل الممكنة للعب دور استراتيجي في المنطقة المغاربية ول على حساب الشعوب والسياسية الداخلية لدول حوار،

[1] – رحموني مجيد ، المرجع السابق، ص 61.

حيث استنكر وطلب الجزائر مساعدة قطر لحل الأزمة الليبية وهي المتورطة في دعم المتشددين وتزويدهم بالأسلحة.

تكيف الجزائر من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة خاصة بالمنطقة الشرقية بعدما كانت تحركاتها في السابق على قوى الغرب في هذا البلد. كما رفعت أيضا مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس لتسويتها حيث أعلنت الدولتان في (6 مارس 2017) عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأن ليبيا، وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق تسوية الأزمة هناك.[1]

تنطلق الرؤية الجزائرية لدفع الحل السياسي في ليبيا، وتعديل اتفاق الصخيرات من مجموعة الثوابت يتمثل أبرزها في الآتي:

1. مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.
2. اشتراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي، انطلاقا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي، بما قد يسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.
3. إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه، ويضم في تشكيلته ثلاثة أطراف هي: أعضاء من المجلس الرئاسي، وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خلفية حفر، رئيس مجلس النواب " عقيلة صالح" وذلك من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تعد إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين قوى الشرق الليبي الداعمة لحقو من جهة، والقوى الإسلامية في الغرب الرافضة لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى.
4. تفعيل دور الهيئات الليبية المثقفة عن الاتفاق السياسي الليبي ودعم قدرتها، وهو ما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي للحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة،

[1] – عين اللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة** https://futureuae.com، اليوم الأربعاء، 2021/05/13، على الساعة 12:50، ص13.

والمهيمن عليهما من قبل الإسلاميين واللذين يلقيان دعما من الغرب الليبي، إحدى مناطق النفوذ الأساسي للجزائر.[1]

5. دعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية في إشارة إلى حكومة الوفاق الوطني لتمكينها من مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين أو مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعكس الرفض الجزائري للحكومات الأخرى القائمة سواء الحكومة المؤقتة بالشرق برئاسة 'عبد الله الثني" أو حكومة الإنفاذ السابقة بالعرب الليبي برئاسة 'خلفية الغويل".

6. رفض كافة أنواع التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا انطلاقا من أنه لن يحل الأزمة بل يرزق تعقيداتها.

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لحل الأزمة في مالي

إن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي كانت تهدف إلى الحفاظ على السيادة والاستقرار المالي وذلك مع عدم تهميش الطوارق، وكان موقفها تابع من احترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، وما يتعلق باحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المالية وحل النزاعات بالطرق السلمية، وإن كان هذا الموقف قد أثار تحفظ من طرف المتمردين، غير أنه كان عاملا في نجاح تدخل الوساطة الجزائرية في حل النزاع وعدم التحيز لأي من الطرفين وذلك لعدم الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

والدور الجزائري في حل الأزمة الحالية كان فعالا رغم الصعوبات والمعوقات التي تم مواجهتها والتي كانت في كل مرور تعصف بحدوث نزاعات.[2]

الدور الجزائري لحل الأزمة المالية:

إن الدور الجزائري في حل النزاع المالي كان فعالا رغم الصعوبات التي واجهها وقد قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات، أهمها الوساطة الجزائرية في النزاع المالي، إذ أن

[1] رحموني مجيد ، مرجع سابق، ص48 ص49 .

[2] – بويبية نبيل، **المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية ،جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2010، ص 35.

أول ما قامت به هو اتخاذ موقف يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية المالية، وضمان عدم إقصاء السكان بين الطوارق، وعد أغضب من الموقف في البداية المتمردين الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفها لصالحهم، ويمكن تفسير عدم اتخاذ الجزائر موقفا لصالح أحد الطرفين، نظرا لرغبتها في إيجاد حل سلمي للنزاع المالي بغية إخلال السلم والأمن والاستقرار، وقد استفادت الجزائر من إخفاء تطبيق اتفاقية تمنراست 06 جانفي 1991، والتي رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها للقيام بوساطة جديدة بناء على طلب من الحكومة المالية وحركات الطوارق، والتي توجد بالتوقيع في باماكو بتاريخ 11 أفريل 1992 على الاتفاق الوطني المالي، وقد عرف تطبيق هذا المبدأ صعوبات كبيرة في الميدان خاصة في عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد داخل مؤسسات العسكرية.

ولتذليل هذه الصعوبات قامت الجزائر بحملة من الخطوات التفاوضية يمكن إجمالها فيما يلي:

قبل اتفاقية تمنراست سنة 1991 قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية وهكذا التقى ممثلو الحكومة المالية يومي 05 و 06 جانفي 1991 في تنمراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردين الذين كانتا موجدتين خلال ذلك الفترة وهي الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد وقد تمحورت الاتفاقية حول:

- وضع حل لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي.
- إنشاء لجنة إنهاء العمليات متشكلة من أعضاء الوساطة الجزائرية وعدد متساوي من طرفي النزاع.[1]
- وفي مارس 1991 تم عقد لقاء في مدينة جاو شمال مالي لقاء لمتابعة تنفيذ اتفاقية تمنراست وبعد التحقيق من هذه اللجنة كشفت عدم احترام الحركات المتمردة لعض

[1] رحموني مجيد، المرجع السابق ، ص 50.

التزاماتها لعدم احترام وفد إطلاق النار، وبعدها عقدت الجزائر عدة لقاءات بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية.[1]

- وأول لقاء كان في 29 – 30 ديسمبر 1991 الذي سمح تحضير إطار المفاوضات والوساطة.
- لقاء الجزائر الثاني في 22-01-1992 الذي توصل من خلاله الأطراف إلى توقيع الهدنة والإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.
- لقاء الجزائر الثالث في 15 – 25 مارس 1992 الذي توصل إلى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع في بماكو.
- لقاء الجزائر في 10 – 15 ماي 1994 حيث مكن هذا اللقاء الطرفين الموقفين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاقية تمنراست.
- لقاء تمنراست في 16 – 20 أفريل 1994 الذي حدد الطرق والوسائل الممكنة التي تسمح للانتهاء مع عملية تطبيق الاتفاق.

-تفعيل دور الجزائر لحل الأزمة المالية :

يظهر دور الجزائري لحل الأزمة المالية من خلال تبني فكرة سياسية عدم إقصاء أطراف الأساسية في النزاع مع عدم التفريق بين الأطراف السياسية والحركات الإرهابية فقد مر الدور الجزائري في مراحل أساسية وهي:

تمت المرحلة الأولى من المفاوضات 16 جويلية 2014 أين انعقد بالجزائر العاصمة وذلك بمشاركة كل من مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو، التشاد موريتانيا والاتحاد الإفريقي والمجموعة الإفريقية لدول عرب إفريقيا، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي ، وهو الاجتماع الرفيع المستوى من أجل دراسة الأمن دراسة الأمن في شمال جمهورية مالي.[2]

[1] بويبية نبيل، مرجع سابق، ص35 ص36.

[2] يوسف دوسن ، مرجع سابق، ص 52 ص 53 ص 54.

وفي نفس اليوم تم اقتراح البلدان المجاورة لمالي (موريتانيا والتشاد وبركينا فاسو النيجر). تدعو فيه الحكومة والحركات المسلحة شمالي مالي إلى اغتنام الفرصة من أجل إجراء المفاوضات في إطار وثيقة تتعلق بوقف الاغتيال.[1]

بدأت الجزائر المرحلة الثانية من مفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية وستة قادة ملاحظين يمثلون هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية للدول غرب إفريقيا، وكان يقود الوفد الحكومي المالي "عبد لاوي أيوب".

وكان على طاولة المفاوضات في المرحلة الثانية ثلاث ركائز تتعلق بالاعتراف الترابية لمالي ومشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي.

تم احتضان القمة في الجزائر في نوفمبر 2012 بعد أن حظيت المسودة الجزائرية لاتفاق السلام بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية العسكرية في منطقة شمال مالي، أين كرست مجموعة من التدابير للحد من النزاع في مالي، وذلك في إطار الوحدة الترابية لشمال مالي ومسألة محافظة الإرهاب والمصالحة بين الماليين، حيث تم إعداد الوثيقة استنادا إلى الاقتراحات التي قدمها الأطراف ، وقد أدلى وزير الخارجية "رمضان لعمامرة" بتصريح مفاده إن افتتاح مشاورات الجولة الثانية بأن الجهات المعنية للأطراف النزاع قدمت مشروعا تمهيديا لوثيقة متعلقة باتفاق سلام لتسوية الأزمة في مالي.

لقد تم توقيعهما في شهر جويلية 2017 مع أين تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة بالأطراف الأولى برعاية الجزائر والأمم المتحدة وممثلا الحكومتين الأمريكية والفرنسية والحركات السياسية والمجلس لأعلى لتوحيد الأزواد، وهي الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد وقال وزير الخارجية سابقا رمضان أن الوثيقة الموقعة بين أطراف النزاع في مالي تعد زمرة مفاوضات طويلة ومكثفة، وتتضمن اتفاق شامل ومستدام بضمن جلة نهائيا للأزمة التي تهز مالي، وقد بدأت ثلاث حركات

[2] سعاد لهراوي، **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي** ،تخصص دراسات وإستراتيجية ،مذكرة لنيل شهادة ماستر ،كلية الحقوق، جامعة ورقلة، الجزائر ،2015/2014، ص 15.

الأزوادية من أصل ست بالتوقيع بالأحرف الأولى وذلك بعد التوقيع بالأحرف النهائية بعد التشاور مع قواعدها المحلية.

كما انها تعتمد المقاربة الجزائرية على مبادئ اساسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل ، حيث ملف الطوارق الحساس يشكل مصدر قلق للسلطات الجزائرية فيما لو تفجر الوضع في المنطقة بفعل التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي و استفحال تواجد الجماعات الإرهابية بها و هو قلق يجد أسبابه لدى السلطات الجزائرية في كون هذه الجماعات ستلجأ أكثر إلى تجار الأسلحة و مهربي المخدرات لتمويل و تأمين عملياتها ضمن مناطق صحراوية واسعة من الصعب مراقبتها في الساحل ، لاسيما بعد انهيار نظام العقيد معمر القذافي و شيوع الأسلحة الخفيفة و المتوسطة في المنطقة أكثر من أي وقت مضى .[1] هذه الاعتبارات هي التي كانت وراء تحرك الدبلوماسية الجزائرية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمال مالي ،و هي مقاربة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين أنفسهم و قد سعت الجزائر أيضا في هذا الإطار الى تقريب وجهات النظر بين الفصيلتين الطارقتين في الشمال هما " حركة تحرير الازواد "وحركة أنصار الدين " الأمر الذي توجب اتفاق بين الطرفين وقع في الجزائر بتاريخ 21 ديسمبر 2012 و هو الاتفاق الذي اعتبرته الجزائر لبنة اساسية في اتجاه الوصول الى حل سياسي شامل مع السلطات في باماكو.

وينظر صانعوا القرار في الجزائر، بتعاطف كبير مع الطوارق في مالي ، إلا أنهم ينظرون بريبه لمطالبهم بحكم ذاتي أو الاستقلال لذلك لم يكن من المفاجئ الموقف السلبي للجزائر اتجاه إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عن استقلال إقليم ازواد عن دولة مالي في افريل الماضي و هذا الموقف متفق مع سياسة الجزائر التي ترفض التعامل مع الحركات

[1] هنية صلوح ،مرجع سابق ص 76 ص 77ص78.

[2] حميد اخرون، **الدبلوماسية الجزائرية** لمقاومة **الضغوط الخارجية حول مالي** ،تم تصفح يوم 2021/06/13، https://www.allenalan.com، 2015، على الساعة: 12:30، ص 17.

الانفصالية أو تكتل اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن يهدد الوحدة الوطنية أو الترابية المعترف بها دوليا للمنطقة .

ومن منطلق مبدأ حسن الجوار الذي تبنته الجزائر من خلال الوساطة الدبلوماسية لحل الأزمة كما رأت القوى الكبرى و على رأسها فرنسا أنه لا يوجد حل للأزمة في مالي من دون الجزائر حيث قال الرئيس " فرنسوا هولاند " في ندوة صحفية عقدها على هامش إشغال قمة 5+5 بمالطا : " أن الجزائر هي الدولة المفتاح لحل الأزمة في مالي . . . و قد أكد على أهمية الدور الجزائري في حل الأزمة مؤكدا " أنها دولة حدودية مع مالي و أنها أعرف الدول المنطقة بقضايا الإرهاب في إشارة منه إلى تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب خلال العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر في سنوات التسعينات[1]

في هذا السياق جاءت زيارة الرئيس المالي المخلوع " أمادوتومان توري " إلى الجزائر ما بين يومي 24 و 27 أكتوبر 2012 التقى فيها بنظيره الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة " حيث قال الرئيس المالي : " إن زيارته جاءت في إطار التشاور و الحوار التقليدي بين البلدين الجارين " في إشارة منه إلى مواقف الوساطة الدبلوماسية الجزائرية في الناجحة في حل أزمة الطوارق في مالي سنوات التسعينات و سنة 2006[2] و الجلوس على طاولة التفاوض لإيجاد منذ اندلاع الأزمة المالية الراهنة في جـانفي 2012 ، قامت الجزائر باعتبارها الوسيط الأول في حل الأزمات في مالي منذ بداياتها الأولى بدعوة كل أطراف النـزاع لوقف إطلاق النار التسوية سلمية اللازمة و هذا لا يعني إن الحديث عن التسوية السياسية لا يشمل جانبا امنيا عسكريا لان معالجة الوضع تقتضي حلول أمنية و عسكرية في إطار إقليمي و هناك ميكانيزم متفق عليه بين دول الجوار و من بينها الجزائر التي تعتبر دولة محورية فيها لإقامة إستراتجية إقليمية لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة و على رأسها التنظيمات الإرهابية و ما يعزز موقف الجزائر أيضا هو الزيارات المختلفة لمسؤولي مالي الذين يؤكدون على موافقتهم على الرؤية الجزائرية للتسوية السياسة السلمية للأزمة .

---

[1] هنية صلوح، مرجع سابق، ص 79 ص 80.

[2] انور بوخرص ،**ابعاد الموقف الجزائري في شمال مالي** ،تم التصفح يوم 2021/05/13 على الساعة 11:30 https://www.slyasa.onp.eg ، 2015، ص 13.

حيث سعت الجزائر للقضاء على أي شبهة قد تورطها في الحرب في مالي ، عن طريق وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح و الذي بررته سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و الجماعات الإرهابية . كما سحبت خبراءها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الطوارق إلا إن بعض المراقبين يبررون هذا الوضع القائم من طرف الجزائر بأنه إستراتجية تسعى من خلالها الجزائر إلى إنهاك جهود الطرفين قبل ان تتدخل وسيطا لتفرض شروطها على الجميع و قد أكدت الجزائر على لسان المتحدث باسم خارجيتها " عمار بلاني " الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي، معربة عن رفضها للتغيرات النافية للدستور موضحة ان الجزائر " تتابع بقلق شديد الوضع في مالي . . . " و بحكم مبادئنا يقول دائما : النابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي ندين اللجوء الى القوة و ترفض التغيرات المنافية للدستور و عليه فالجزائر تسعى لإيجاد حل سياسي سلمي داخلي للازمة في مالي باستعمال لغة الحوار بين أطراف النزاع بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة " الايكواس " بدعم من أطراف خارجية و خاصة فرنسا و الولايات الأمريكية حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي من شأنه أن يثير التوترات لدى قبائل الطوارق المنتشرة في دول الجوار مع مالي مما يهدد الأمن الوطني الجزائري و الإقليمي ككل و قد أكد الوزير الأول السابق " احمد او يحي " في حوار مع جريدة " لوماند " الفرنسية عندما قال : ان اي تدخل أجنبي في مالي سيشمل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر و أن الجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي ، كونها تمثل الواجهة الخلفية لدولة الجزائر و في نفس السياق صرح وزير الخارجية " مراد مدلسي " في اجتماع وزراء الخارجية دول المغرب العربي " ان النشاطات الإرهابية هي اكبر تهديد لدول المغرب العربي ، و قد شدد على وضع مقاربة مغاربية مشتركة لمواجهة كل التهديدات التي لا تتعلق بدولة دون الأخرى كما أشار الوزير الأول " عبد المالك سلال " من خلال مؤتمر الاتحاد الإفريقي يوم 26 جانفي 2013 بقوله : " أن الجيش الوطني الشعبي لن يشارك في الحرب في مالي ، و لن تحتضن الجزائر جيوشا أجنبية على أراضيها " و لن تسمح بالمساس بسيادة و أمن ترابها : و يعتبر هذا التصريح ردا مباشرا وواضحا و دقيقا على الضغوطات الأجنبية لجلب الدولة الجزائرية نحو مالي.

ومن جهة اخرى اضاف " عبد القادر مساهل " أن الحل سيكون سلميا فقط حيث ركز على مبدأ التفاوض و أن استطاعته الحل السياسي أو التفاوضي معالجة الأزمة في مالي .

و عليه فهو يستثني التفاوض حول الوحدة الترابية لدولة مالي ، فالدبلوماسية الجزائرية تركز على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة ، كما أكدت أيضا في مداخلتها في الاجتماع حول منطقة الساحل و مالي الذي نظمته الأمم المتحدة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة أن البحث عن مخرج لازمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط التي لخصها في ثلاثة نقاط أساسية : النقطة الأولى في أن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم ، إن الأمر يتعلق بالمساعدة و الدعم و تعزيز إمكانيتهم الوطنية ، إما النقطة الثانية فتكمن في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة و مسار أوحد لجهودهم يأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين و صلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، و كذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي (الجزائر، النيجر ، ليبيا ، و موريتانيا)[1]

أما بخصوص النقطة الثالثة فتتلخص في ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في اقرب الآجال الممكنة . و ذلك لتفادي أي انزلاق يجر معه الأطراف التي تنبذ بشكل صريح الإرهاب و الجريمة الدولية المنظمة و رفض أي مساس بسلامة التراب و في نفس السياق حذر الأمين العام للأمم المتحدة ' باكي مون " من تدخل عسكري في مالي حيث قال " يمكن أن تكون له عواقب إنسانية خطيرة بما فيها عمليات نزوح جديدة و نقائض في المجال الإنساني كما أكدت فرنسا من خلال رئيسها " فرنسوا هولاند " على قبول الحل السياسي السلمي الجزائري ، حيث صرح خلال زيارته للجزائر بتاريخ 19 و 20 ديسمبر 2012 في مؤتمر صحفي نظم بالجزائر العاصمة أن " هناك توافق الجزائر و فرنسا خول قضية مالي ، في إشارة منه الى انه ساند الحل السياسي المتمثل في الحوار مع المتمردين الطوارق الذين قطعوا علاقاتهم مع الإرهابيين ، فحسب هذا التصريح يظهر أن فرنسا تدعم فعلا الدبلوماسية الجزائرية التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي يحمي مالي من خطر التفتت منطقة الساحل ككل . إلا أن هناك من يرى أن هذا التصريح جاء فقط من اجل كسب ثقة الشعب و إن زيارته للجزائر في هذا الوقت تدعو للريبة [2]

[1] انور بوخرص ، مرجع سابق، ص 51.

[2] هنية صلوح، مرجع سابق ، ص81.

فقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية منذ سنوات الستينات في دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان أو هياكل جبهة التحرير الوطني و توطين السكان في المدن الجنوبية ، و توفير البنى التحتية الحديثة اللازمة و تحسين ظروفهم المعيشية ، لان مغريات الانفصال تهدد بالفعل الأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيها .

و لهذا السبب لعبت الجزائر دورا رئيسيا في الوساطة بين الطوارق في شمال مالي و الحكومة المركزية في باماكو سنوات 1990/ 1996 /2006 و أخيرا 2012، يعتبر الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة موقفا مبدئيا في السياسة الخارجية الجزائرية و لكنه في نفس الوقت ناتج عن التخوف من أن يؤذي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية و توحيد المشاعر الانفصالية ، لذلك ترى الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حل سلمي يضمن فصل كل جماعات الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير الأزاود و حركة أنصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في الفصل سيمكن دول المنطقة من معالجة المطالب المشروعة للطوارق و من جهة أخرى سيمكن من ضرب الحركات الإرهابية بمساعدة ممكنة من الحركات الطوارق . [1]

[1] هنية صلوح، مرجع سابق، ص 81 ص 82.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التوقف على الجذور التاريخية للنزاع في كل من ليبيا ومالي ومن أهم أطرافه وأسبابه ولكي نقف على الفهم الكامل لخلفية النزاع تطرقنا الى دراسة المجال الجيوسياسي لكل من دولة ليبيا ومالي.حيث تطرقنا الى الدور الفعال الجزائري الذي مثل في الوساطة من خلال جهود ومساعي الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاع الليبي والمالي وإعادة بناء كل من الدولتين المتجاورتين

خاتمة

خاتمة

لقد تمكنت الجزائر من تحقيق مكانة دبلوماسية مرموقة على الصعيد الدولي بصفة عامة وعلى الصعيد الإفريقي خصوصا، فبالرغم من الأزمة التي واجهتها في التسعينات إلا أنه عادت إلى الواجهة خاصة بعد تحمها في وضعها الداخلي، إذا أعادت بعث نشاطها الدبلوماسي إلى تدعيم وتعزيز مبادئ وقيم التعايش السلمي ودعوتها لكافة أعضاء المجامع الدولي للابتعاد عن العنف والقوة ووجوب جل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، بالإضافة إلى حضورها البارز على مستوى أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقي.

شهدت الجزائر عدة قضايا إفريقي برز فيها دورها وحضورها القوي على مستوى الاتحاد وتمثيلها لقضايا القارة وعملها على جلب التعاون الأوربي من أجل تنمية افريقيا، وللحفاظ على هذا المبتغى المنشود أصبحت الجزائر تلعب دور الوسيط المستوى القاري والدولي، وساهمت الدبلوماسية الجزائرية بقسط وافر في إيجاد حلول سلمية للنزاعات المسلحة سواء كانت دولية أو داخلية وكذا مساهمتها في حل النزاع الداخلي المالي والليبي.

إضافة إلى ذلك فأن الجزائر لعبت دور بارزا في تسوية النزاعات من خلال الوساطات ضف على ذلك، مساهمات الجزائر عبر المنظمات تكريسا للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية، ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء وغياب دورها على الساحة الدولية، إلا أنها سرعان ما استعادت مكانتها الدولية بعد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

إن كل هذه المعطيات من شأنها أن تفصح عن حقيقة باللغة وهي عدم اكتفاء الجزائر بتبنيها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المكرسة في دساتيرها في الشكل النظري فقط. بل ذهبت أبعد من ذلك، من خلال سعيها الجاد والحثيث لتفعيل القيم السلمية على أرض الواقع، أصلة في الوصول إلى تنمية يسودها السلم والأمن والاستقرار، فالدبلوماسية الجزائرية حصلت على توصيد التعاون العربي الدولي، والتمسك بمبدأ حق تقرير المصير ودعمها للحركات التحريرية.

إلاّ أن المبادرة الجزائرية نجحت في حل الأزمتين كما أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في مقابلة صحفية بثها التلفزيون الرسمي أن الجزائر لا تقبل إقصائها عن تنفيذ حل

سياسي للأزمة الليبية في حكم الجوار الجغرافي الذي يمتد إلى ألف الكيلومتر بين البلدين مضيفا أنه في حال عدم اشتراكنا في الحل فإنا الجزائر ستتحمل مسؤوليتها مؤكدا أن الجزائر تتعاطى بإيجابية مع كل مبادرات الحل لكنها لن تقبل بأي تلاعب بأمن الليبيين وسيادتهم أو وحدتهم وعليه فإننا سنتحمل المسؤولية الكاملة في حل الأزمة، أما بشأن أزمة مالي كشف تبون أن الجزائر تلعب دورا فاعلا في حل الأزمة السياسية الأخيرة التي نتجت من الانقلاب العسكري.

ومن أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية المساهمة المباشرة في عمليات تحرير بلدان الإفريقية غير المستقلة بالدفاع عن قضاياها بالمساعي الدبلوماسية، وكذلك عقد العديد من المؤتمرات السياسية ويمكن لنا تقديم بعض التوصيات منها:

توسيع مجال تدخلاتها في إيجاد حلول للنزاعات القائمة بين الدول وتفعيل دور وزير الخارجية في مجال العلاقات الدبلوماسية تفعيل دور الجزائر على مستوى الاتحاد الإفريقي لمواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية.

تفعيل دور كافة السبل السلمية وجعلها في مصاف الطرق ذات الأهمية البالغة في تسوية النزاعات الحدودية.

كما اكد الرئيس تبون ،على تمسك بلاده بالمشاركة في تنفيذ أي حل سياسي للأزمة الليبية ،مشددا على أن الأزمة السياسية في الجارة الجنوبية مالي ،عقب الانقلاب العسكري تتجه إلى الية حل اقترحتها ،الجزائر.

قائمة المراجع

أولا : المصادر :

1. ميثاق الأمم المتحدة، النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية سان فرانسيسكو 26 حزيران 1945.

2. ميثاق عصبة الأمم، معاهدة فرساي، باريس، 1919.

ثانيا : الكتب :

1. د. ابن منظور الأنصاري، لسان العرب ، المحيط للعلامة ، طبع دار لسان العرب، بيروت، لبنان ،سنة 2010.

2. د. الخير قشي ،الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية ، الطبعة الاولى ،المؤسسة الجامعية لدراسات النشر والتوزيع ، سنة 1999 .

3. د. جميل محمد حسين، دراسات في القانون الدولي العام ،الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر 2008

4. د. سهيل حسين الفتلاوي ، القانون الدبلوماسية، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، 2010. ص 35

5. د. علي حسين الشامي ، الدبلوماسية نشأتها و تطورها و قواعدها ،الطبعة الأولى ، دار العلم للنشر و التوزيع بيروت ، لبنان 1990 .

6. د. ناصر كامل محمد، الدبلوماسية و إستراتجية إدارة المفاوضات، الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان ، الاردن الطبعة الأولى 2004 .

- **أطروحات الدكتوراه**

1. سامي سليم، نموذج مقترح للعلاقات بين إدارة المعرفة وإدارة الأزمات، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر 2012.

2. مهدية الهامل، (اتصال الأزمة في المؤسسة الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في. فرع تنمية وتسير موارد بشرية الكلية الإنسانية والاجتماعية. جامعة قسنطينة الجزائر السنة الجامعية 2009/2008.

- **الرسائل الماجستير**

1. أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

2. نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الجزائر3، الجزائر ،2010

- **رسائل الماستر**

1. رحول زينب، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي (نموذج مالي)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، الجزائر 2017/2016

2. سعاد لهراوي، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، تخصص دراسات وإستراتيجية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، الجزائر ،2015/2014،

3. شوقي بوشارب ، اتصال الأزمة ودورها في إدارة الأزمات ، مذكرة لنيل الماستر في علوم الإعلام و الاتصال ، تخصص اتصال و علاقات عامة ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر2015/2014

4. هنية صلوح ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة : دراسة في الأداء ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة ، الجزائر، السنة الجامعية 2012 /2013

5. يوسف دوسن ،دور الدبلوماسية الجزائرية في ححلة الأزمات الدولية أزمة مالي نموذج، مذكرة مكملة لمقتضيا نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف ، مسيلة، الجزائر، السنة الجامعية ،2019/2018.

ثالثا : المقالات

1. بن عمر ياسين ،حق تقرير المصير و حق الانفصال في القانون الدولي المعاصر ،مجلة العلوم القانونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، سنة 2005.

2. رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، العدد 9 سنة 2016.

3. سي المختار محمد الصالح ديالو ،الأبعاد التاريخية والفكرية للأزمة في شمال مالي ،مجلة القرارات الإفريقية العدد13،2008،السعودية، سنة 2009.

4. علي مصباح الوحشي ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية جامعة الزاوية – ليبيا – العدد 05 المجلد 01 جانفي 2017.

5. غضبان سمية ، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية – تحدي نحو تحقيق السلم و الأمن في إفريقيا ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر، العدد 11، سنة 2018.

6. محمد حسين ،جمهورية مالي ، مجلة أ فاق إفريقية ، العدد2007،26، السعودية .

7. ولاء البحيري ، ادارة الازمة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،العدد 38 فبراير جامعة القاهرة ،مصر 2008 ص9

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. انور بوخرص ،ابعاد الموقف الجزائري في شمال مالي ،تم التصفح يوم 2021/05/13 على الساعة 11:30 ، 2015.

2. عاصي عبد القادر، عبد العالي عبد القادر، تأثير التهديدات الاقليمية على الامنية في الجزائر ، http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/59.

3. عين اللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة، https://futureuae.com ، اليوم الأربعاء، 2021/05/13، على الساعة 12:50.

4. خالد بكشيط ،المقاربة الجزائرية الحل الأنجع الأزمة، https://www.asjp.cerist.dz مقال تم تصفح يوم 2021/05/13على الساعة 12.45.

الفهرس

المحتوى	صفحة
مقدمة	ت – د
الفصل الأول ماهية الدبلوماسية والأزمات الدولية	10
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية	10
المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية و علاقتها ببعض المفاهيم المشابهة لها	10
فرع الأول: تعريف الدبلوماسية	11
أولا: المعنى اللغوي	11
ثانيا :المعني الاصطلاحي	12
الفرع الثاني : علاقة الدبلوماسية ببعض المفاهيم المشابهة لها	14
أولا: الدبلوماسية و القانون الدبلوماسي	14
ثانيا: الدبلوماسية و التنظيم الدبلوماسي	15
ثالثا: الدبلوماسية و التاريخ الدبلوماسي	15
رابعا: الدبلوماسية و السياسة الخارجية	15
خامسا: الدبلوماسية و المفاوضات	16
المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية	16
الفرع الاول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول	16
الفرع الثاني: مبدأ تسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية و حظر استخدام القوة	18
الفرع الثالث: مبدأ التعاون بين الدول المتجاورة و حسن الجوار	19
الفرع الرابع: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها	20
المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية	20
الفرع الأول: الدبلوماسية السرية و الدبلوماسية العلنية	20

الفهرس

الفرع الثاني: الدبلوماسية الثنائية و الدبلوماسية الجماعية	**21**
الفرع الثالث: الدبلوماسية الرسمية و الدبلوماسية الشعبية	**22**
الفرع الرابع: دبلوماسية تمثيل الدول	**22**
الفرع الخامس: دبلوماسية مؤتمرات الدولية	**23**
الفرع السادس : دبلوماسية الهيمنة	**23**
الفرع السابع: دبلوماسية الدول	**24**
الفرع الثامن : دبلوماسية الأزمات	**24**
المبحث الثاني: مفهوم الأزمة الدولية	**25**
المطلب الأول : تعريف الأزمة الدولية وخصائصها	**25**
الفرع الاول: تعريف لازمة دولية	**25**
أولا– لغة	**26**
ثانيا– اصطلاحا	**26**
الفرع الثاني: خصائص الأزمة دولية	**27**
المطلب الثاني: ارتباط الأزمة الدولية بالمفاهيم المشابهة لها ومراحلها	**28**
الفرع الأول : ارتباط الأزمة الدولية بالمفاهيم المشابهة لها	**29**
اولا. الحادث	**29**
ثانيا: المشكلة	**29**
ثالثا .الصدمة	**29**
رابعا : الكارثة	**29**
خامسا : الصراع	**29**
الفرع الثاني : مراحل حدوث الأزمة الدولية	**30**
اولا : نمو الأزمة واتساعها	**30**

ثانيا : ميلاد الأزمة	**30**
ثالثا : نضج الأزمة	**30**
رابعا : انحسار الأزمة	**30**
خامسا: حل الأزمة	**30**
المطلب الثالث : أنواع الأزمات دولية وأسبابها	**31**
الفرع الأول: انواع الأزمة الدولية	**31**
اولا: ازمة مادية	**31**
ثانيا : ازمة معنوية	**31**
رابعا: الأزمة الشاملة	**31**
خامسا :الأزمة الجزئية	**32**
الفرع الثاني :اسباب المؤدية لحدوث الأزمة دولية	**32**
اولا: سوء الفهم	**33**
ثانيا: سوء الإدراك	**33**
ثالثا: السيطرة	**33**
رابعا: الإرادة	**33**
خامسا: تعارض المصالح والأهداف	**34**
خلاصة الفصل الأول	**35**
الفصل الثاني: جهود الوساطة في ليبيا ومالي	**37**
المبحث الأول: أزمة ليبيا ومالي (كنموذج)	**39**
المطلب الأول : مضمون الأزمة في ليبيا	**39**
الفرع الأول : طبيعة الأزمة الليبية	**39**
الفرع الثاني: أسباب النزاع الليبي	**40**

الفهرس

أولا : الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية	**41**
ثانيا : الأسباب التاريخية و السياسية	**41**
المطلب الثاني : مضمون الأزمة في مالي:	**41**
الفرع الأول : طبيعة الأزمة المالية	**42**
الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية	**43**
اولا: الأسباب مباشرة	**43**
ثانيا: أسباب غير المباشرة	**43**
المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في مالي و ليبيا:	**47**
المطلب الأول: الوساطة الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا	**47**
المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لحل الأزمة في مالي	**50**
خلاصة الفصل	**59**
خاتمة	**61**
قائمة المراجع	**63**
ملخص	**71**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالدبلوماسية والتطرق إلى أنواعها وأهم المبادئ التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية على اعتبار أنها فاعل رئيسي في حل أزمات دول الجوار على غرار أزمتي ليبيا ومالي، بحكم الحدود الجغرافيا المشتركة بينها، وضرورة الحفاظ على الأمن والإستقرار داخل المنطقة، كما تطرقنا إلى دراسة كل من الأزمتين على حدى، بالتعرف على أسباب وطبيعة كل أزمة لنصل إلى موقف الدبلوماسية الجزائرية منهما وكيف إعتمدت على آلية الوساطة كأسلوب دبلوماسي يسعى إلى حل الأزمات ويقوم على توفير ملتقى على الأطراف المتنازعة والفرقاء بالجلوس إلى طاولة الحوار وتقريب وجهات النظر للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الدبلوماسية، أزمات دول الجوار، آلية الوساطة

abstract

The study amis to aims to introduce diplomacy and address its types and the most imprtant principles adopted by algerian diplomacy as a major player in resolving crises neighboring countries, similar to the crises of Libya and Mali, by Virtue of their common geographical borders, And the need to maintain security and stability within the region, as we discussed the study of each from the two crises separately, by identifying the causes and nature of each crisis to arrive at a position algerian diplomacy from them and how it relied on the mediation mechanism as a diplomatic method it seeks to solve crises ans is based on providing a forum for the conflicting parties and the parties by siting at the negotiating table and bringing of view closer to arriving at satisfatory solution all parties.

Key words : principal of diplomacy, crises of neighoring countries, mediation mechanism